



WORLD BANK GROUP
Macroeconomics, Trade & Investment

مرصد الاقتصاد المصري

دعم القدرة على الصمود في وجه
الأزمات من خلال الإصلاحات المالية
(مع التركيز على قطاع التعليم)

ديسمبر ٢٠٢٢



© ٢٠٢٢ البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

١٨١٨ H Street NW, Washington DC ٢٠٤٣٣

هاتف: ١٠٠٠-٤٧٣-٢٠٢ +١

www.worldbank.org

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة بالمطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

الحقوق والإنز بالطبع والنشر

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الاستنساخ. ولأن البنك الدولي يُشجّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية، ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي :
٢٠٤٣٣, USA, The World Bank Group, ١٨١٨ H Street NW, واشنطن, DC, فاكس: ٢٠٢-٥٢٢-٢٦٢٥ ؛
بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: © Shades Advertising

صورة الغلاف: صورة معدلة من Shutterstock لخريطة العالم ولوازم مدرسية على مكتب. متاحة هنا:
<https://www.shutterstock.com/image-photo/globe-on-book-school-accessories-desk-٤٧١٩٤٤٦٢١>

المحتويات

٦	شكر وتقدير
٧	الاختصارات والأسماء المختصرة
٨	ملخص وافٍ
١٢	الفصل الأول. أحدث التطورات الاقتصادية والآفاق المستقبلية
١٢	تراجع انتعاش النشاط الاقتصادي بسبب التطورات العالمية المعاكسة
١٥	أدت الصدمات الخارجية المتتالية إلى تكثيف الضغوط التي كانت موجودة مسبقاً على حسابات المعاملات الخارجية، ودفعت إلى تعديل سعر الصرف
١٧	تزايد وتيرة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة، وانخفاض سعر الصرف، واختناقات سلاسل الإمداد، والتحديات الهيكلية المحلية
٢٠	تم تشديد السياسة النقدية، لكن تظل أوضاع السيولة ميسرة إلى حد ما
٢٣	لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة أمراً بالغ الأهمية، لا سيما من خلال خفض مدفوعات الفائدة، وترشيد الانفاق الأولي، وتعزيز تعبئة الإيرادات
٢٨	الآفاق المستقبلية
٣٢	الفصل الثاني. إصلاح قطاع التعليم
٣٤	عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم قبل الابتدائي والتعليم الثانوي
٣٦	انخفاض الإنفاق العام على التعليم ومفارقة الرواتب
٣٧	تفاوت توزيع الموارد بين مختلف مراحل التعليم والمحافظة، واتساع الفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة
٣٩	عملية إعداد الموازنة ليست كفاية في دعم أهداف التعلم
٤٠	إصلاح التعليم من منظور شامل
٤٢	المراجع
٤٦	الملحق ١ - قاعدة تاييلور (TAYLOR RULE): تقييم موقف السياسة النقدية في مصر
٤٩	الملحق ٢ - ملخص أحدث إصدارات مرصد الاقتصاد المصري

قائمة الأشكال

١٣	الشكل ١-١. تحليل النمو، على جانب الطلب
١٣	الشكل ٢-١. تحليل النمو، على الجانب القطاعي
١٤	الشكل ٣-١. معدلات البطالة
١٤	الشكل ٤-١. معدل المشاركة في قوة العمل ومعدل التشغيل
١٥	الشكل ٥-١. عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات وفروق العائد على سندات الأسواق الناشئة- مصر
١٥	الشكل ٦-١. الاحتياطيات الرسمية والأصول الأخرى بالنقد الأجنبي
١٦	الشكل ٧-١. صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي
١٦	الشكل ٨-١. الميزان التجاري البترولي وغير البترولي
١٧	الشكل ٩-١. عائدات السياحة وقناة السويس
١٧	الشكل ١٠-١. سعر الصرف الحقيقي والفعلي
١٩	الشكل ١١-١. معدل التضخم العام ومعدل التضخم الأساسي

- الشكل ١-١٢. العوامل المساهمة في التضخم العام ١٩
- الشكل ١-١٣. تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية والدولية ١٩
- الشكل ١-١٤. أسعار القمح المحلية والدولية ١٩
- الشكل ١-١٥. أسعار الطاقة العالمية ١٩
- الشكل ١-١٦. أسعار الطاقة في مصر ١٩
- الشكل ١-١٧. أسعار الفائدة لدى البنك المركزي المصري ٢١
- الشكل ١-١٨. سعر الفائدة الحقيقي (أسعار الإقراض لأجل أقل من عام واحد) ٢١
- الشكل ١-١٩. الائتمان المحلي حسب القطاعات ٢١
- الشكل ١-٢٠. الائتمان الممنوح للقطاعات العام والخاص ٢١
- الشكل ١-٢١. صافي الأصول الأجنبية والأوراق المالية وحيازات أنون الخزنة لدى البنوك ٢٢
- الشكل ١-٢٢. الميزان الكلي والميزان الأولي للموازنة العامة ٢٣
- الشكل ١-٢٣. إجمالي الإيرادات والمصروفات ٢٣
- الشكل ١-٢٤. إجمالي الإنفاق، تصنيف اقتصادي ٢٥
- الشكل ١-٢٥. بنود إنفاق مختارة، تصنيف وظيفي ٢٥
- الشكل ١-٢٦. إجمالي دين أجهزة الموازنة (داخلي وخارجي)؛ % من الناتج المحلي الإجمالي ٢٦
- الشكل ١-٢٧. إجمالي الدين الحكومي (حسب العملة) ٣٠
- الشكل ٢-١. صافي معدل القيد بالمدارس حسب مستوى التعليم، ٢٠٢١ ٣٤
- الشكل ٢-٢. معدل القيد بالمدارس ٣٤
- الشكل ٢-٣. صافي معدل القيد حسب المرحلة التعليمية والوضع الاجتماعي والاقتصادي ٣٤
- الشكل ٢-٤. معدل القيد حسب نوع مقدم الخدمة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ٢٠١٨ ٣٥
- الشكل ٢-٥. عوائد سوق العمل حسب مستوى التعليم (%). ٣٥
- الشكل ٢-٦. الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي). ٣٧
- الشكل ٢-٧. مقارنة الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي، أحدث سنة متاحة) ٣٧
- الشكل ٢-٨. نسبة الطلاب إلى المعلمين وكثافة الطلاب في الفصول على مستوى المحافظات والمراحل التعليمية، ٢٠٢١ ٣٨
- الشكل ٢-٩. معدل نمو نسبة الطلاب إلى المعلمين وكثافة الطلاب في الفصول في المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية والخاصة، ٢٠١٧-٢٠٢١ ٣٩
- الشكل ٢-١٠. نموذج محاكاة سيناريو الفصول الدراسية والمعلمين، ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ٣٩
- الشكل ٢-١١. الخطوات الرئيسية لتحليل تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر ٤١

قائمة الجداول

- الجدول ١-١. الأفاق العالمية ١٢
- الجدول ٢-١. تفصيل إجمالي الإيرادات ٢٤
- الجدول ٣-١. العوامل الدافعة لتراكم الدين الحكومي المصري (بنود داخل الموازنة مقابل بنود خارج الموازنة) ٢٧
- الجدول ٤-١. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ٣١

شكر وتقدير

تقرير مرصد الاقتصاد المصري هو تقرير يصدره قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار (MTI) بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجموعة البنك الدولي. وهو يضم فصلين اثنين: يلقي الفصل الأول نظرة على أحدث التطورات الاقتصادية بالإضافة إلى تقييم للآفاق المستقبلية، ويركز الفصل الثاني على موضوع خاص له صلة كبيرة بالتنمية الاقتصادية في مصر.

أعد الفصل الأول من التقرير سارة النشار (خبيرة اقتصادية أولى، MTI)، وفاطمة العشماوي (استشارية، MTI)، وجالا يوسف (استشارية، MTI)، ويسرا بدير (استشارية، MTI). أما الفصل الثاني فأعدته هدى يوسف (خبيرة اقتصادية أولى، MTI)، ويستند إلى فصل التعليم في تقرير البنك الدولي بعنوان "مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر" الذي أعده فريق البنك الدولي المكون من محمد عودة (خبير اقتصادي، قطاع الممارسات العالمية للتعليم HMNED)، وأميرة كاظم (مسؤولة عمليات أولى، HMNED)، وفرح قداح (استشارية، HECSP) وفضيلة كايلود (كبيرة خبراء اقتصاديين، HMNED)، تحت إشراف أندرياس بلوم (مدير بقطاع الممارسات، HMNED). ويستفيد هذا التقرير أيضاً من الأبحاث والتحليلات التي أجراها خبراء القطاع، ومن بينهم إيمان حلمي (خبيرة اقتصادية أولى، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف)، وماريا يوغينيا (خبيرة اقتصادية أولى، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف)، ولىلى عبد القادر (أخصائية القطاع المالي والمنسقة المحلية)، وعلياء الديدي (أخصائية القطاع المالي)، وماريو دي فيليبو (أخصائي أول القطاع المالي)، ومحمد الشيتي (أخصائي أول تنمية القطاع الخاص). وأعدت نسرين سليم (استشارية، MTI) وسارة النشار الملحق الخاص بتقديرات قاعدة تايلور (Taylor-type rule).

وقد أعد تقرير مرصد الاقتصاد المصري تحت إشراف مارينا ويس (المديرة الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي)، وإريك لو بورنييه (المدير الإقليمي، MTI)، ومارك أهيرن (كبير الخبراء الاقتصاديين، بمكتب البنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي)، وجيليكو بوغيتش (كبير الخبراء الاقتصاديين، مصر واليمن وجيبوتي، MTI، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

وقد استفاد التقرير من التعليقات السديدة والاقتراحات القيمة التي قدمتها ناوكو كوجو (خبيرة اقتصادية أولى، MTI)، وبريدجيت سابين كرومبتون (أخصائية تعليم أولى، HMNED)، ومحمد يحيى (أخصائي أول الإدارة المالية، قطاع الحوكمة)، وحسام ضياء (أخصائي أول الإدارة المالية، قطاع الحوكمة).

وقدمت إيناس شعبان محمود (مساعدة البرامج، مكتب البنك الدولي بمصر) المساعدة الإدارية للتقرير. وتولت لنا عبد الغفار ومايسة عبد الله (مسؤولتا الاتصالات الخارجية) عملية نشر التقرير، والعلاقات مع وسائل الإعلام، والتوزيع.

وما يتضمنه هذا التقرير من نتائج وتفسيرات واستنتاجات تخص موظفي البنك الدولي ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك أو الحكومات التي يمثلونها.

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن البنك الدولي وأنشطته في مصر، يُرجى زيارة: <https://www.worldbank.org/en/country/egypt> (باللغة الإنجليزية) أو <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt> (عربي). ولطرح الأسئلة والتعليقات على محتوى هذه المطبوعة، يرجى الاتصال بسارة النشار (salnashar@worldbank.org).

الاختصارات والأسماء المختصرة

مليون وحدة حرارية بريطانية	mmBtu	نقاط الأساس	BPS
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	MOETE	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	CAPMAS
لجنة السياسة النقدية	MPC	البنك المركزي المصري	CBE
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	MPED	مبادلة مخاطر الائتمان	CDS
صافي حيازة الأصول المالية	NAFA	فيروس كورونا (كوفيد-19)	COVID-19
صافي معدل القيد	NER	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
صافي الأصول الأجنبية	NFA	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	ECE
صافي الاحتياطيات الدولية	NIR	الهيئة المصرية العامة للبتترول	EGPC
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	مؤشر سندات الأسواق الناشئة	EMBI
مؤشر مديري المشتريات	PMI	مركز معلومات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	EMIS
نقاط مئوية	PPT	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
نسبة كثافة الطلاب في الفصول	SCR	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
الوضع الاجتماعي والاقتصادي	SES	الهيئة العامة للأبنية التعليمية	GAEB
صندوق التأمين الاجتماعي	SIF	مجلس التعاون الخليجي	GCC
نسبة الطلاب إلى المعلمين	STR	النتاج المحلي الإجمالي	GDP
دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم	TIMSS	الحكومة المصرية	GOE
برامج تكافل وكرامة	TKP	بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر	HIECS
حساب الخزانة الموحد	TSA	هودريك-بريسكوت	HP
التلفزيون	TV	القمح الشتوي الأحمر الصلب	HRW
الإمارات العربية المتحدة	UAE	صندوق النقد الدولي	IMF
نظام التأمين الصحي الشامل	UHS	مؤشر الإنتاج الصناعي	IPI
الولايات المتحدة	US	رياض الأطفال	KG
ضريبة القيمة المضافة	VAT	جنيه مصري	LE
البنك الدولي	WB	معدل المشاركة في قوة العمل	LFP
		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA

ملخص وافٍ

في ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية، تواجه مصر - ضمن العديد من الأسواق الناشئة - تداعيات سلبية شديدة أدت إلى تفاقم الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية وحسابات المالية العامة. وقد أدى الصراع الروسي-الأوكراني إلى تراجع التعافي العالمي الضعيف أصلاً، وتفاقم اختناقات سلاسل الإمداد الناجمة عن الجائحة. ومع التشديد الصارم للسياسة النقدية (لا سيما في البلدان المتقدمة)، يواجه الاقتصاد العالمي التهديد المحتمل من حدوث ركود اقتصادي مقترن بالتضخم (وهو مزيج من ارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل النمو)^١ فضلاً عن تزايد انعدام الأمن الغذائي، في حالة غياب زيادة سريعة في المعروض من الطاقة والمواد الغذائية والسلع الأساسية. وفيما يتعلق بمصر، وهي مستورد صافٍ للسلع، فإن هذه التطورات المعاكسة التي يشهدها العالم تتحول إلى ارتفاع في الأسعار المحلية، وإلى ضغوط على الموازنة. وقد أدى الصراع الروسي-الأوكراني أيضاً إلى تدفقات مفاجئة وكبيرة من المحافظ الاستثمارية إلى الخارج، وسلطت الضوء على التحديات القائمة من قبل التي لا تزال تواجه موازين المدفوعات الخارجية الخاصة بمصر. وفي حين تحول الميزان التجاري البترولي إلى فائض صافٍ وتسارعت وتيرة الصادرات غير البترولية، واصل عجز الميزان التجاري اتساعه خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (وفقاً للبنك المركزي المصري)^٢. وبالمثل، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال أقل من إمكانات البلاد على الرغم من ارتفاعها في الآونة الأخيرة.^٣

تساعد الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تنفذها مصر، من أجل البدء في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة البلاد، على تجاوز المشهد الصعب الحالي. إذ أدت الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ٢٠١٤ بهدف الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية وتعزيز أداء قطاع الطاقة وتعبئة التمويل إلى تمكين البلاد من دخول الأزمات المتتالية بوضع أفضل لحسابات المالية العامة واحتياطيات نقد أجنبي وافرة. كما أُجريت إصلاحات مؤسسية مهمة لتحسين بيئة الأعمال، لا سيما على صعيد تيسير التجارة وتخراج الشركات من السوق/إعادة هيكلتها. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعبئة رأس المال الخاص في قطاعات معينة (مثل إدارة النفايات الصلبة)، وأعلنت عن خطط للبدء في إصلاح دور الدولة في الاقتصاد، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز نشاط القطاع الخاص وخلق فرص عمل. وبالتوازي مع ذلك، يجري تدريجياً توسيع نطاق مبادرات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية التي توفر الدعم الموجه، مثل برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، من أجل توفير حماية جزئية للفئات الأكثر احتياجاً من تأثير ارتفاع الأسعار.

ويعد تجديد التزام مصر بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وبالإصلاحات الهيكلية أمراً بالغ الأهمية للتصدي للتحديات التي تواجهها منذ وقت طويل والتي أبرزتها الصدمات العالمية الأخيرة. وقد تحول الاقتصاد المصري على مدار العقدين الماضيين نحو قطاعات غير تجارية، أقل إنتاجية (مثل قطاعات النقل، والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة)^٤ مع محدودية قدرة الصادرات على النفاذ إلى الأسواق وعدم تطورها على النحو المطلوب، مما جعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية المتداخلة التي تزيد من تقويض مصادر الدخل الأجنبي. وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مطردة بلغت في المتوسط ٥٪ في السنوات الثلاث التي سبقت جائحة كورونا، فقد ظل نشاط القطاع الخاص غير البترولي بطيئاً. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال نسبة الدين الحكومي مرتفعة (٨٧.٩٪ من الناتج المحلي

^١ يتوقع البنك الدولي أن ينخفض النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٢.٩٪ (مقارنة بتقديرات بلغت ٤.١٪ للعام نفسه خلال يناير ٢٠٢٢)، وهو انخفاض من مستوى تقديري قدره ٥.٧٪ في عام ٢٠٢١ (البنك الدولي، ٢٠٢٢ب، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو).

^٢ زادت الصادرات غير البترولية بنسبة ٢٩.١٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، لكن ذلك لم يكن كافياً لخفض العجز التجاري غير البترولي وإجمالي العجز التجاري. كما اتسع عجز الميزان التجاري غير البترولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١.

^٣ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ٧١.٤٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، لكن أرقام السنة الكاملة لا تزال أقل بكثير من إمكانات البلاد ومستوياتها السابقة، لاسيما عند النظر إليها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول ٤-١).

^٤ انظر تقرير مرصد الاقتصاد المصري ٢٠٢٠ - البنك الدولي.

الإجمالي في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١)° على الرغم من التدابير الواسعة التي اتخذتها الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة منذ السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. وتواجه مصر حالياً متطلبات تمويل مرتفعة (إذ قُدر عجز الموازنة والديون المستحقة معاً بنحو ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي^١ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) في وقت تشهد فيه الأوضاع المالية العالمية تشديداً بوتيرة كبيرة. وفي ضوء التحديات العالمية والمحلية الملحة، توصلت السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ إلى اتفاق على مستوى الخبراء، وافق عليه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢. ويدعم البرنامج السياسات الاقتصادية الشاملة والإصلاحات في إطار ترتيب تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤٦ شهراً بقيمة ٣ مليارات دولار. كما يتيح برنامج صندوق النقد الدولي القدرة على الحصول على تمويل إضافي قدره مليار دولار من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي. كما يتوقع تمويلًا إضافيًا بقيمة ٥ مليارات دولار من المساندة الإقليمية والدولية.

ومن العوامل الرئيسية لمعالجة الاختلالات في الحسابات الخارجية مواصلة اتباع سياسة سعر صرف ديناميكيات السوق، وكذلك المضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية. في ظل الضغوط على الحسابات الخارجية، جدد البنك المركزي التزامه بنظام سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض والطلب. وفي نهاية أكتوبر ٢٠٢٢، كان سعر الصرف قد تراجع إلى ٢٤ جنينها مصرياً/دولار (انخفاضاً تراكمياً بنسبة ٥٣.٥٪ مقارنة بقيمته التراجع الذي حدث في مارس ٢٠٢٢). فقد جاء تعديل سياسة سعر الصرف نتيجة لانخفاض الحاد في إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي، مع انخفاض كل من "الاحتياطيات الرسمية" و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي"^٢ التي انخفضت من ٥٤.٥ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢٢ إلى ٣٨.٦ مليار دولار أمريكي بنهاية نوفمبر (آخر شهر متاح) ، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في صافي الأصول الأجنبية للبنوك الذي قد بدأ منذ يوليو ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تساعد التعديلات والمرونة في سعر الصرف (بالإضافة إلى التشديد النقدي والمالي) على الحد من الاختلالات الخارجية الآخذة في الاتساع، ولكن تعزيز مصادر مستقرة لأنشطة مدرة للدخل الأجنبي (الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر) يتطلب الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تعزيز السياسة التجارية وتيسير التجارة وكذلك إصلاحات بيئة الأعمال بشكل عام.

لا تزال الضغوط التضخمية مستمرة بسبب الصدمة التي أحدثها ارتفاع الأسعار العالمية وخفض سعر الصرف، بالإضافة إلى الاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية. وبالتوازي مع خفض سعر الصرف، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية في مارس ومايو وأكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس تراكمية بهدف كبح الضغوط التضخمية - غير أن ذلك لم يدفع بعد بمعدلات سعر الفائدة الحقيقية نحو الأرقام الموجبة. علاوة على ذلك، قرر البنك المركزي المصري مؤخراً زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المقررة على البنوك لأول مرة منذ أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٨٪، ارتفاعاً من ١٤٪. وفي الوقت نفسه، تجاوز التضخم الفعلي معدل التضخم الذي استهدفه البنك المركزي المصري (٧ (+/-) ٢)٪، حيث سجل معدل التضخم العام في المناطق الحضرية ١٨.٧٪، ومعدل التضخم الأساسي (باستبعاد أسعار الوقود والمواد الغذائية) ٢١.٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٢. وجاءت الزيادة الأخيرة في التضخم نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وتخفيض قيمة العملة (وكلاهما يؤثر على تكلفة الإنتاج)، وأيضاً بسبب اختناقات

° يُعبر عن هذه النسب إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام سلسلة إجمالي الناتج المحلي الجديدة التي نشرتها مؤخرا وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢. وبالتالي، قد تختلف النسب المالية اختلافاً طفيفاً عن الأرقام التي أعلنتها مؤخرا وزارة المالية.

^١ يقدر فريق البنك الدولي احتياجات تمويل المالية العامة بأنها تساوي مجموع عجز الموازنة السنوي، والمدفوعات المستحقة لسداد الديون المحلية والخارجية، وأرصدة أدون الخزنة في نهاية السنة المالية السابقة.

^٢ يشير إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي إلى "الاحتياطيات الرسمية" و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي" التي ينشرها البنك المركزي المصري بموجب نموذج المعيار الخاص لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي بشأن الاحتياطيات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ينشر البنك المركزي "صافي الاحتياطيات الدولية"، الذي يقترب من حجم "الاحتياطيات الرسمية"، ولكنه يتبع تعريفاً مختلفاً قليلاً. وقد بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٣٣.٥ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠٢٢. وفقاً لبيانات البنك المركزي، فإن "الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي" هي أصول سائلة مقومة بعملات أجنبية، وهي متاحة للسلطات النقدية وغير مدرجة ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية. ويُحتفظ بهذه الأرصدة بصفة أساسية في شكل ودائع بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية، ويمكن (على عكس الاحتياطيات الرسمية) أن تكون مطلوبات من "المقيمين".

سلاسل الإمداد. وربما تكون وفرة السيولة وارتفاع الطلب المحلي (قبل صدمة الحرب في أوكرانيا) قد أسهم أيضاً في حدوث ضغوط تضخمية.

شهد معدل النمو تعافياً قوياً قبل تصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا، ولكن من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي والدخل الحقيقي سلباً بالأزمات العالمية المتداخلة على المدى القريب. وقد بلغ متوسط معدل النمو ٦.٦٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، مسجلاً ارتفاعاً من ٣.٣٪ في السنة السابقة، وجاء ذلك على خلفية انتعاش النشاط على مستوى القطاعات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية، عندما بلغ معدل النمو ٧.٨٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى مارس ٢٠٢٢، قبل أن ينخفض إلى ٣.٣٪ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٢. وبينما تستمر القطاعات الرئيسية في الازدهار، لا سيما قطاعات استخراج الغاز (التي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية)، فضلاً عن قطاعات الاتصالات والزراعة والبناء، يظهر أداء الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية، أقل من إمكاناتها. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٤.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (نظر توقعات البنك الدولي الواردة في قسم الآفاق المستقبلية أدناه). وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن يشهد معدل النمو ارتفاعاً بعد ذلك، في ظل مواصلة مصر المضي قدماً نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن توفر الإجراءات الاجتماعية المعلنة خلال مارس ويوليو وأكتوبر ٢٠٢٢ تخفيفاً جزئياً. وقد يرتفع معدل الفقر (الذي سجل آخر مستوى له عند ٢٩.٧٪ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠) بسبب تأثير صدمة التضخم على مستويات الدخل الحقيقي.

وفي حين أنه من المقرر استئناف إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، سيكون من الضروري مواصلة بذل الجهود لترشيد النفقات المدرجة وغير المدرجة في الموازنة وزيادة الإيرادات لتوفير الحيز المالي. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى ٨٨.٣٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (بزيادة ٠.٤ نقاط مئوية عما كانت عليه في السنة السابقة)^٨، وهو ما يُعزى بصفة أساسية إلى التأثير السلبى لانخفاض سعر الصرف. علاوة على ذلك، فإن حزمة إجراءات الحماية الاجتماعية^٩ التي اتخذتها الحكومة (بالغة الأهمية لتخفيف جزء من تأثير ارتفاع الأسعار)، إلى جانب الزيادات في أسعار الفائدة، ستؤدي إلى تباطؤ ضبط أوضاع المالية العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وبالتالي، من المتوقع أن يظل الحيز المالي في المالية العامة مقيداً بالاحتياجات الكبيرة لخدمة الدين (بلغت مدفوعات الفائدة ٣٢٪ من إجمالي الإنفاق؛ ٥٩٪ من الإيرادات الضريبية خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢). ومن المتوقع أن تؤدي مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط إلى استعادة مسار الانخفاض للدين الحكومي. وكذلك فإن تعزيز الشفافية بشأن المالية العامة والدين العام يساعد على اتخاذ خطوات استباقية لاحتواء متطلبات التمويل العام (بما في ذلك التزامات الديون المستحقة على كل من الحكومة المركزية وأيضاً القطاع العام على نحو أوسع). بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية التي تحسن مستوى حوكمة القطاع العام يمكن أن تسهم في تعزيز وضع المالية العامة وتوفير الموارد لمجالات أكثر إنتاجية، لا سيما تلك المجالات التي تُعد بالغة الأهمية للتنمية البشرية، مثل التعليم. فمن الضروري توفير حيز مالي لضمان زيادة مخصصات قطاع التعليم ورفع كفاءة الإنفاق عليه وترجمة هذا الإنفاق إلى تحسّن في نواتج التعلّم.

تعد الحاجة إلى تحسين نتائج التعلّم من بين الإصلاحات الرئيسية لدفع النمو طويل الأجل في مصر، ولذلك، فقد خُصص الفصل "موضع التركيز" في هذا التقرير لموضوع "إصلاح التعليم". لا يزال الإنفاق على قطاع التعليم غير كافٍ. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة بالقيمة الاسمية في السنوات الأخيرة، فإن الأرقام المدرجة في الموازنة لقطاع التعليم لم تتجاوز ٢٠.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتوقعه البنك الدولي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وهي أقل من مستوياتها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. ويعتمد

^٨ تستند نسب الدين إلى حاصل قسمة الأرقام الرسمية لدين أجهزة الموازنة العامة من وزارة المالية على أرقام الناتج المحلي الإجمالي التي نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

^٩ تشمل هذه الحزمة، على سبيل المثال لا الحصر، زيادات في المعاشات التقاعدية وأجور العاملين في القطاع العام، وتدابير الإعفاء الضريبي، وتوسيع نطاق تغطية برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية.

التحليل الوارد في هذا الفصل على تحليل تفصيلي في تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان "مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر"، وهو يتناول التعليم بوصفه شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتأهيل رأس المال البشري على نحو أفضل، وزيادة الناتج الكامن وإنتاجية الملتحقين الجدد بسوق العمل وتسريع وتيرة الحد من الفقر.

والرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها هذا التحليل هي أن الإنفاق على التعليم وكفاءته ونواتج التعلم لا يزال أقل مما هو مطلوب لتحقيق تنمية بشرية قوية، والحد من الفقر، وتحسين العدالة، والنمو طويل الأجل. ففي سبتمبر ٢٠١٨، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج واسع لإصلاح التعليم (أو نظام التعليم الجديد ٢٠٠ EDU) يهدف إلى الابتعاد بنظام التعليم عن التركيز التقليدي على الحفظ والتلقين والتحول إلى اكتساب المهارات رفيعة المستوى للتفكير النقدي والإبداع والتواصل، والمهارات الرقمية. وتعزز أجندة الإصلاح أسس عملية التعلم بدءاً من الصفوف الأولى، وتقدم منهجاً حديثاً تدعمه مصادر تعلم بديلة عبر البرامج التعليمية في التلفزيون ومصادر التعلم الرقمية، وتعتمد نظاماً جديداً لتقييم الطلاب. وبالفعل، تحسن ترتيب مصر على مؤشر التنمية البشرية من المركز ١١٦ من بين ١٨٩ بلداً في ٢٠١٩ (تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠) إلى المركز ٩٧ من بين ١٩١ بلداً في ٢٠٢١ (تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١-٢٠٢٢). ولكن هذه الجهود والإنجازات، كما يرد بالفصل "موضع التركيز"، لم تُترجم بعد إلى تحسن في الإنفاق ونواتج التعليم، لاسيما بالنسبة للفقراء والفئات الأكثر احتياجاً.

الفصل الأول. أحدث التطورات الاقتصادية والآفاق المستقبلية

تراجع انتعاش النشاط الاقتصادي بسبب التطورات العالمية المعاكسة

خلال عام ٢٠٢٢، شهد النمو العالمي تباطؤاً كبيراً بسبب الآثار المترتبة على الحرب في أوكرانيا، والتضخم الناجم عن صدمات أسواق السلع الأولية، واضطرابات سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تشديد أوضاع الأسواق المالية. وأدت التطورات الجيوسياسية إلى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة، مما تسبب في موجة عارمة من صدمات الطاقة لمعظم الاقتصادات باستثناء البلدان المصدرة للطاقة. وعلى صعيد متصل، أدى تضخم أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر في العديد من الاقتصادات النامية. وتتم الاقتصادات المتقدمة حالياً بفترة تشهد زيادة أسعار الفائدة وتشديد الأوضاع المالية مع ما يصاحب ذلك من ضغوط في انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية وارتفاع أسعار الفائدة والصرف في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإن الظروف العالمية تشبه أوضاع الركود التضخمي في سبعينيات القرن العشرين حيث ارتفعت معدلات التضخم وتباطأت معدلات النمو. وفي هذه البيئة العالمية الصعبة، لا بد من التأكيد على أهمية سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ولا سيما في البلدان المتأثرة بهذه الصدمات^{١٠} (الجدول ١-١).

الجدول ١-١. الآفاق العالمية

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
						نمو الناتج الحقيقي
						العالم
٣.٠	٣.٠	٢.٩	٥.٧	٣.٣-	٢.٦	
						أسعار السلع الأولية (بالقيمة الاسمية، بالدولار الأمريكي)
						خام برنت (دولار/برميل)
٨٠.٠	٩٢.٠	١٠٠.٠	٧٠.٤	٤٢.٣	٦٤.٠	
						الغاز الطبيعي، أوروبا
٢٢.٣	٢٥.٠	٣٤.٠	١٦.١	٣.٢	٤.٨	
						(دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)
						الغاز الطبيعي، الولايات المتحدة
٤.٧	٤.٨	٥.٢	٣.٩	٢.٠	٢.٦	
						(دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)
						القمح الشتوي الأحمر الصلب،
٣٧٠.٠	٣٨٠.٠	٤٥٠.٠	٣١٥.٠	٢٣٢.٠	٢٠١.٧	
						الولايات المتحدة، (دولار/طن متري)
						أسعار المستهلكين
						العالم
	٥.٧	٨.٣	٤.٧	٣.٢	٣.٥	
						سعر الفائدة طويل الأجل
						الولايات المتحدة
	٣.٧	٢.٩	١.٤	٠.٩	٢.١	
						منطقة اليورو
	٢.٠	١.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٤	

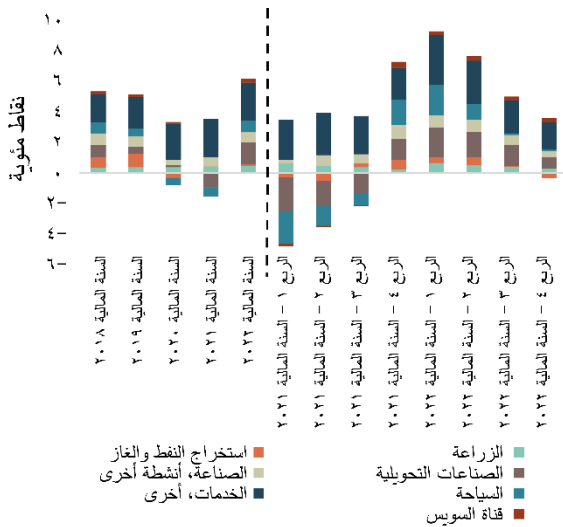
المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية (يونيو ٢٠٢٢) ونشرة آفاق أسواق السلع الأولية (يونيو ٢٠٢٢) الصادران عن البنك الدولي؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠٢٢) وبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن تنبؤات أسعار الفائدة طويلة الأجل. ملاحظة: f = تنبؤات.

^{١٠} الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو ٢٠٢٢.

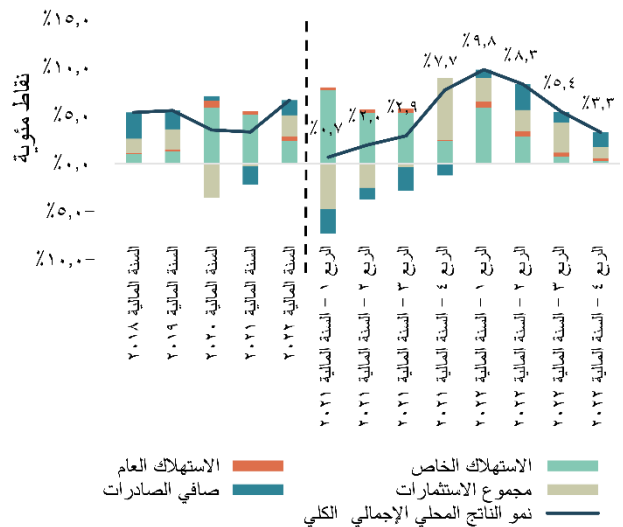
أدت هذه التطورات العالمية السلبية إلى تباطؤ النمو الذي قد شهدته مصر في أوائل السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. حيث حقق النمو انتعاشاً بلغ ٦.٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بمعدل متواضع لم يتجاوز ٣.٣٪ العام السابق (الشكل ١-١). وكان النمو مدعوماً بالانتعاش الذي تحقق خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية في القطاعات الموجهة للتصدير (التي شهدت انكماشاً في بداية جائحة كورونا)، بما فيها الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، وقطاعات استخراج الغاز، وقناة السويس، حيث استفادت هذه القطاعات من استئناف حركة السفر والتجارة الدوليين، والطلب العالمي المكبوت بينما كان الاقتصاد العالمي في طريقه للخروج من حالة الهبوط الاقتصادي الناجمة عن صدمة جائحة كورونا. كما دعمت القطاعات التي كان لديها القدرة على الصمود، مثل الاتصالات والزراعة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، النمو الكلي في أثناء الجائحة وخلال أوائل السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (الشكل ٢-١). ومع ذلك، شهد معدل النمو خلال الربع الأخير من السنة المالية انخفاضاً حاداً حيث بلغ ٣.٣٪ (من ٧.٧٪ في السنة المالية السابقة)، إذ بدأت تأثيرات فترة الأساس الإيجابية والطلب العالمي المكبوت في الانخفاض. وقد ازداد هذا الوضع تعقيداً أيضاً بسبب الصدمة الحادة التي تسبب فيها الصراع الروسي الأوكراني منذ نهاية فبراير ٢٠٢٢.

تعكس المؤشرات الرئيسية أيضاً الإشارات المبكرة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في مصر. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انكمش مؤشر الإنتاج الصناعي (Industrial Production Index) في أبريل ٢٠٢٢ بنسبة ٨.٧٪ على أساس شهري وبنسبة ٠.١٪ على أساس سنوي، قبل أن ينتعش في مايو ويونيو ٢٠٢٢ (وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق). وعلى الرغم من التحسن الطفيف في مؤشر مديري المشتريات في مصر، حيث سجل ٤٧.٦ خلال سبتمبر ٢٠٢٢، مرتفعاً بذلك من ٤٥.٢ (أدنى مستوى في عامين) في يونيو ٢٠٢٢، فإنه لا يزال في حيز الانكماش. وبصفة عامة، أظهر مؤشر مديري المشتريات بالفعل علامات على تباطؤ نشاط القطاع الخاص غير البترولي حتى قبل اشتداد التطورات العالمية السلبية (حيث بلغ متوسط المؤشر ٤٨.٨ خلال الفترة من يوليو إلى فبراير ٢٠٢٢/٢٠٢١). ولكن في الآونة الأخيرة خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ذكرت الشركات المستطلعة آراؤها حدوث مزيد من حالات الانخفاض في الإنتاج والطلبات الجديدة، وارتفاع تكاليف المدخلات المحلية وأيضاً الواردات (لا سيما الطاقة والمواد الغذائية) وهو انعكاس لتداعيات الحرب في أوكرانيا وتأثير انخفاض سعر الصرف وحالات تأخر الواردات (جزئياً بسبب الاشتراطات الجديدة المتعلقة بالواردات وتدبير العملات الأجنبية).

الشكل ١-٢. تحليل النمو، على الجانب القطاعي



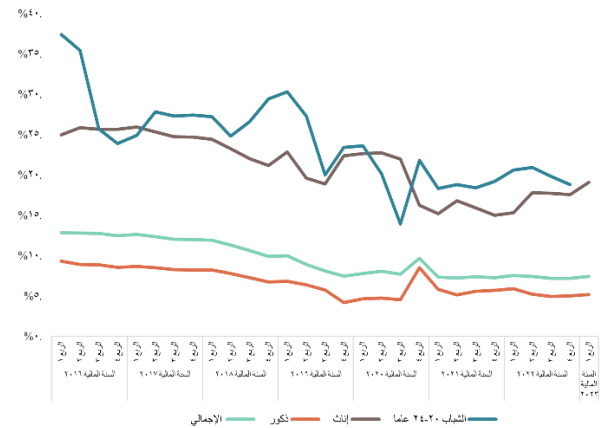
الشكل ١-١. تحليل النمو، على جانب الطلب



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

في الوقت الذي عادت فيه معدلات البطالة إلى حد كبير إلى مستويات ما قبل الجائحة، فإن ضعف معدل المشاركة في قوة العمل وانخفاض معدلات التشغيل يشيران إلى استمرار التحديات المتعلقة بخلق فرص العمل. وقد بدأ تأثير الصدمة الأولية التي أحدثتها جائحة كورونا على البطالة في الانحسار، مع انخفاض معدل البطالة إلى ٧.٢٪ في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (أبريل إلى يونيو ٢٠٢٢)، بعد ارتفاعه إلى ٩.٦٪ في بداية تفشي الجائحة. ومع ذلك، لا تزال التحديات التي كانت تواجه سوق العمل قبل الجائحة مستمرة، لا سيما التباطؤ في خلق فرص عمل (في القطاع الرسمي). وحتى الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، يبلغ معدل المشاركة في قوة العمل ٤٢.٦٪ في حين يبلغ معدل التشغيل ٣٩.٦٪ من السكان في سن العمل (الشكلان ٣-١ و ٤-١). وهذا بالطبع أقل بكثير مما يمكن للبلاد تحقيقه، لا سيما مقارنة بمتوسط المشاركة في قوة العمل الذي بلغ ٥٣٪ والتشغيل ٤٩.٩٪ في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و٤٥.٤٪ و٤٠.٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^{١١}. وكانت معظم الوظائف التي توفرت على مدار العامين الماضيين في قطاعات منخفضة الإنتاجية نسبياً، وفي الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير (انظر البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري، ٢٠٢٠ وأسد، ٢٠١٩). ولقد تسببت جائحة كورونا أيضاً في أضرار كبيرة بأوضاع سوق العمل وأدت إلى زيادة في أنشطة القطاع غير الرسمي: انخفضت نسبة العمال الذين ذكروا أن لديهم عقوداً للعمل في أثناء الجائحة، حيث لم تتجاوز ٣٨.٠٪ من إجمالي عدد العمالة في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبصفة عامة، واجه النساء تحديات أكبر من حيث التشغيل والنواتج الإجمالية لسوق العمل، مع انخفاض معدل مشاركة النساء في سوق العمل على مر السنين من ٢٣٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ١٨.٣٪ في ٢٠١٨^{١٢}، ثم إلى ١٥.٢٪ في عام ٢٠٢١ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوة العاملة).

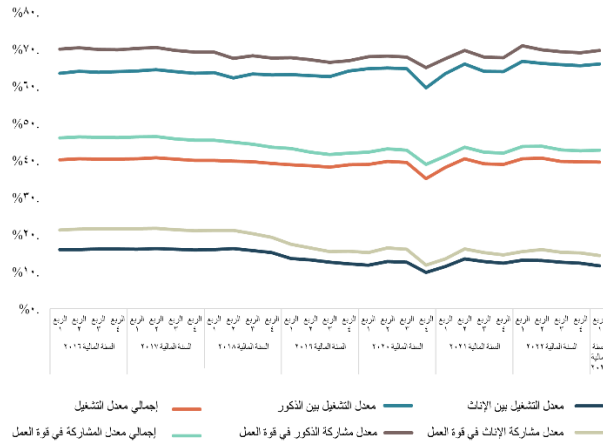
الشكل ٣-١. معدلات البطالة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل ٤-١. معدل المشاركة في قوة العمل

ومعدل التشغيل



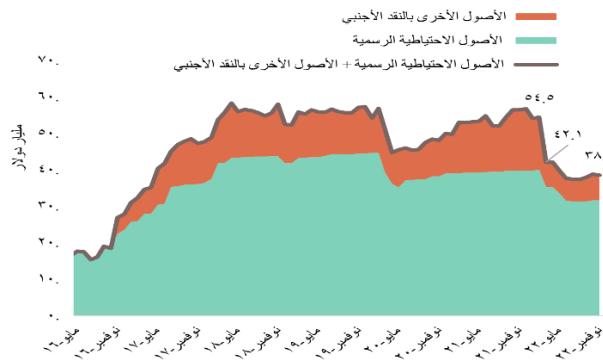
^{١١} تستند معدلات المشاركة في قوة العمل ومعدلات التشغيل إلى بيانات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي على الإنترنت. وتشير البيانات إلى عام ٢٠٢١ لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرحية الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (أحدث نقاط البيانات المتوفرة في منتصف يونيو ٢٠٢٢).

^{١٢} تاريخياً، تركز تشغيل النساء في مجال الزراعة في القطاع الخاص والخدمات الاجتماعية في القطاع العام، وقد شكلا معاً ٧٦.٤٪ من إجمالي تشغيل النساء في المتوسط خلال السنوات المالية من ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠١٨. ومع ذلك، تتراجع النسبة التي يمثلها هذان القطاعان تدريجياً في إجمالي الناتج المحلي الكلي ومعدلات التشغيل الكلية. ولا يزال تشغيل الإناث يواجه صعوبات جمة بسبب الفرص المحدودة المتاحة لهن في قطاعات أخرى أخذة في التوسع، بما في ذلك قطاعات التشييد والبناء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص.

أدت الصدمات الخارجية المتتالية إلى تكثيف الضغوط التي كانت موجودة مسبقاً على حسابات المعاملات الخارجية، ودفعت إلى تعديل سعر الصرف

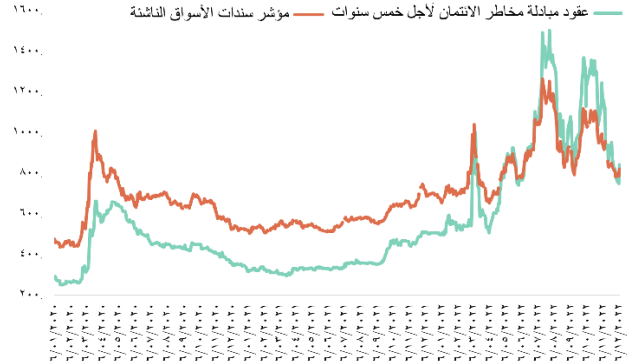
شهدت احتياطات النقد الأجنبي انخفاضاً حاداً في مارس ٢٠٢٢، حيث أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى زيادة كبيرة في تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج، مما تسبب في تفاقم الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية التي بدأت منذ أوائل عام ٢٠٢١. وأسهمت الصدمة الشديدة التي سببتها الحرب في أوكرانيا للاقتصاد المصري، مصحوبة بتشديد السياسات النقدية العالمية في الوقت الحالي (بقيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنوك المركزية الأخرى في الاقتصادات المتقدمة)^{١٣} في زيادة علاوة المخاطر التي حددها مستثمرو المحافظ الأجنبية للأوراق المالية السيادية لمصر (كما تظهر من خلال عقود مبادلة مخاطر الائتمان السيادية لأجل خمس سنوات ومؤشر سندات الأسواق الناشئة (فروق العائد EMBI spreads) (الشكل ١-٥)). وأدت التدفقات الكبيرة للمحافظ الاستثمارية إلى الخارج التي تلت ذلك (ما يعادل ٢١.٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢) إلى انخفاض مفاجئ في حجم الاحتياطات (الشكل ١-٦). وانخفض إجمالي مصادر الدخل الأجنبي (بما في ذلك "الاحتياطات الرسمية" و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي")^{١٤} إلى ٤٢.١ مليار دولار في نهاية مارس، أي أقل بمقدار ١٢.٤ مليار دولار عن مستواها في الشهر السابق (بخسارة قدرها ٢٢.٧٪). وجاء ذلك على الرغم من الدعم السريع والكبير الذي تلقتة مصر من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إصدار سندات الساموراي في شهر مارس. وواصل إجمالي مصادر الدخل الأجنبي الانخفاض، مع حلول آجال استحقاق مدفوعات ديون مهمة، بالإضافة إلى ارتفاع العجز التجاري غير البترولي. لقد بدأوا في الارتفاع بشكل طفيف في أكتوبر ٢٠٢٢ لكنهم ظلوا عند ٣٨.٨ مليار دولار.

الشكل ١-٦. الاحتياطات الرسمية والأصول الأخرى بالنقد الأجنبي



المصدر: البنك المركزي المصري.

الشكل ١-٥. عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات وفروق العائد على سندات الأسواق الناشئة - مصر



المصدر: بلومبرغ

^{١٣} أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن خطة لرفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وتقليص عمليات شراء الأصول في أوائل عام ٢٠٢٢. وتم رفع سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار ٠.٢٥ نقطة مئوية في مارس، و٠.٥ في مايو، ثم ٠.٧٥ نقطة مئوية في يونيو ٢٠٢٢، وهي أكبر زيادة منذ عام ١٩٩٤. ولا يزال من المتوقع أن تواصل أسعار الفائدة هذه ارتفاعها إلى ٣٪ على الأقل بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. وفي المقابل، كانت المرة الأخيرة التي نفذ فيها مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورة تشديد نقدي في عام ٢٠١٥، عندما تحرك على نحو تدريجي أكبر لزيادة أسعار الفائدة بمقدار ٢.٥ نقطة مئوية على مدى ثلاث سنوات. وكان البنك المركزي الأوروبي يشير إلى رفع وشيك لأسعار الفائدة، الذي سيكون الأول منذ أكثر من عشر سنوات. ^{١٤} وفقاً لبيانات البنك المركزي، فإن الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي هي أصول سائلة مقومة بعملات أجنبية، وهي متاحة للسلطات النقدية وغير مدرجة ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية. وعلى عكس الأصول الاحتياطية الرسمية، فإن هذه الأرصدة ليست بالضرورة أصولاً خارجية، لأنه يمكن أن تكون في شكل مطلوبات من المقيمين.

قبل الصدمات العالمية، تزايدت الضغوط على حسابات مصر الخارجية بسبب زيادة العجز التجاري غير البترولي وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج (على نحو تجاوز الانتعاش الذي قد بدأ في الميزان التجاري البترولي والميزان الخدمي). وعلى الرغم من استقرار الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مريحة نسبياً حتى نهاية فبراير ٢٠٢٢، تحول مركز صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى صافي سلبي منذ يوليو ٢٠٢١ (الشكل ٧-١)، مما يشير إلى أن البنوك المحلية لجأت إلى تسهيل أصول النقد الأجنبي قبل تصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا. وكانت الضغوط على ميزان المدفوعات تُعزى بصفة أساسية إلى تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج، وزيادة صافي السهو والخطأ، فضلاً عن اتساع العجز التجاري في السلع غير البترولية^{١٥} (الشكل ٨-١). وحدث التخفيف الجزئي بفضل تعافي الميزان التجاري البترولي (الذي تحول إلى فائض على خلفية ارتفاع قيمة صادرات الغاز وزيادة حجمها)، بالإضافة إلى تحسن ميزان الخدمات، لا سيما مع انتعاش قطاع السياحة، وزيادة إيرادات قناة السويس، وإن كان بدرجة أقل (الشكل ٩-١).

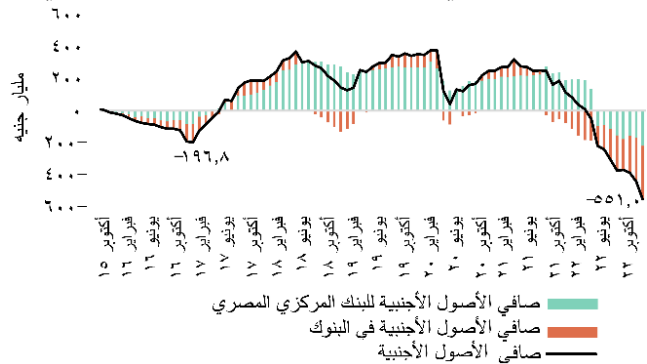
مع اشتداد الضغوط على العملات الأجنبية، شرع البنك المركزي في إجراء تعديلات في سعر الصرف والسياسة النقدية منذ مارس ٢٠٢٢. ففي ٢١ مارس ٢٠٢٢، خفض البنك المركزي سعر الصرف بنسبة ١٦٪، وتلا ذلك حدوث تقلبات تدريجية. ولكن مع استمرار الضغوط، جدد البنك المركزي في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ التزامه بنظام سعر الصرف المرن بشكل دائم، مما أدى إلى انخفاض إضافي في سعر صرف الجنيه المصري إلى ٢٤ جنيهاً مصرياً/دولار (ليصل الانخفاض التراكمي في سعر الصرف إلى ٥٣.٥٪ مقارنة بقيمته قبل مارس ٢٠٢٢). وقد وضعت تلك التعديلات في السياسات المالية نهاية لعامين من الاستقرار النسبي في سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي، ولكن مع ارتفاع ملحوظ في سعر الصرف الحقيقي^{١٦} (الشكل ١٠-١). وبالتالي مع ذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية (التفاصيل موضحة أدناه في القسم الخاص بتطورات القطاع النقدي) من أجل كبح الضغوط التضخمية وتثبيت توقعات التضخم. وتبعاً لأوضاع الأسواق المالية العالمية، يمكن لهذه التغييرات أن تساعد على استعادة جاذبية الأوراق المالية المصرية لدى مستثمري المحافظ الأجنبية.

الشكل ٨-١. الميزان التجاري البترولي وغير البترولي



المصدر: تقديرات البنك الدولي بناء على بيانات البنك المركزي المصري.

الشكل ٧-١. صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي

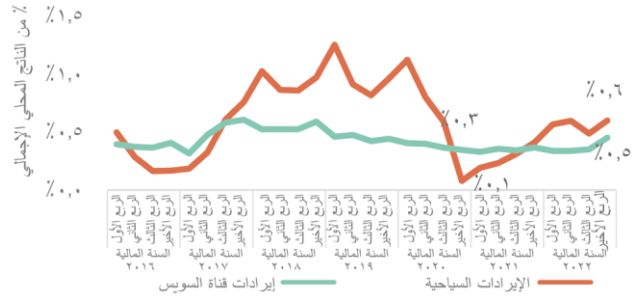


المصدر: البنك المركزي المصري

^{١٥} على الرغم من انتعاش الصادرات خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتحول مصر إلى مصدّر صافٍ للغاز، لا يزال العجز التجاري في السلع بشكل عام آخذاً في التزايد. ويرجع ذلك جزئياً إلى تسارع وتيرة ارتفاع أسعار السلع الأولية على مستوى العالم (مما أدى إلى تضخم فاتورة الواردات)، وأيضاً بسبب الارتفاع المطرد والملاحظ في سعر الصرف الحقيقي خلال السنوات السابقة.

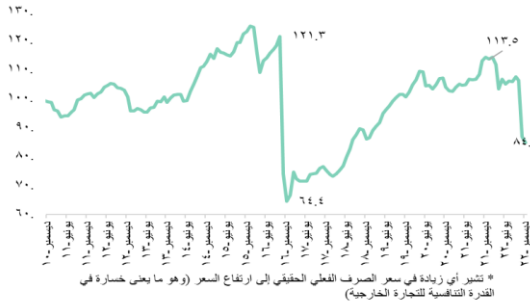
^{١٦} بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، تجاوز سعر الصرف الاسمي في البداية متوسط ١٨.٥ جنيهاً/دولار في يناير ٢٠١٧ (مما أضعف قيمة الجنيه بنسبة ١٠٩٪ مقارنة بمستواه قبل تحرير سعر الصرف). ومع ذلك، تحسن سعر الصرف الاسمي تدريجياً بعد ذلك، واستقر عند نحو ١٥.٧ جنيهاً/دولار منذ يناير ٢٠٢٠، إلى أن سمح البنك المركزي لسعر الصرف بالانخفاض في ٢١ مارس ٢٠٢٢. وأدى التحسن التدريجي في سعر الصرف الاسمي، إلى جانب فرق التضخم في مصر مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في مصر بنسبة ٧٦.٤٪ بحلول مارس ٢٠٢٢، أي في مدة تزيد قليلاً عن خمس سنوات بعد تحرير سعر الصرف (استناداً إلى بيانات تقارير المرصد الاقتصادي العالمي التي يصدرها البنك الدولي).

الشكل ١-٩. عائدات السياحة وقناة السويس



المصدر: تقديرات البنك الدولي بناء على بيانات البنك المركزي المصري.

الشكل ١-١٠. سعر الصرف الحقيقي والفعلي



بيانات تقرير المرصد الاقتصادي العالمي للبنك الدولي.

ونفذت السلطات إجراءات مؤقتة لاحتواء نمو الواردات والحد من الطلب على النقد الأجنبي، لكن البنك المركزي أعلن الرفع التدريجي لمعظم هذه الإجراءات بسبب تأثيرها السلبي على الإنتاج وسلاسل الإمداد. وفي فبراير ٢٠٢٢، صدرت لوائح تنظيمية جديدة لتمويل التجارة نصت على وقف العمل بمستندات التحصيل في عمليات الاستيراد وإلزام المستوردين بإصدار اعتمادات مستندية (خطابات اعتماد) لتنفيذ عمليات الشراء (حسبما ورد في الكتاب الدوري رقم ٤٩ الصادر عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢). وفي أبريل ٢٠٢٢، صدرت تعليمات للبنوك بآلا تقبل إلا موارد النقد الأجنبي الذاتية الناتجة عن نشاط العميل (ومن ثم تمنع قبول أي ودائع/موارد بالنقد الأجنبي غير معلومة المصدر، وبالتالي تقلل الطلب على العملات الأجنبية من شركات الصرافة والحد من إمكانية الاستيراد). وفي مايو ٢٠٢٢، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعديل الكتاب الدوري رقم ٤٩ الصادر عن البنك المركزي، نص على إعفاء مدخلات الإنتاج والمواد الخام من شرط استخدام الاعتمادات المستندية. لا تزال اللوائح التنظيمية المتعلقة بتوفير النقد الأجنبي سارية. وفي حين يمكن لهذه القرارات الإدارية أن تقلل حجم الواردات بالفعل على المدى القريب، فقد تسهم أيضاً في تعطيل سلاسل الإمداد والإنتاج، مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات (لا سيما أن نحو ثلاثة أرباع الواردات هي مواد خام و سلع وسيطة واستثمارية). ولذلك، أعلن البنك المركزي في أكتوبر ٢٠٢٢ أنه سيبدأ تدريجياً في إلغاء العمل للتعليمات الواردة في التعميم رقم ٤٩، وسيضمن الإلغاء الكامل للإجراءات ذات الصلة بحلول ديسمبر ٢٠٢٢.

تتزايد وتيرة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة، وانخفاض سعر الصرف، واختناقات سلاسل الإمداد، والتحديات الهيكلية المحلية.

بدأ التضخم في التسارع، بعد فترة من احتوائه على نطاق واسع خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢٠/٢٠٢١. وارتفع معدل التضخم في المناطق الحضرية إلى ٦.٤% في المتوسط خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢، وزاد أكثر إلى مستوى ثنائي الرقم ليصل إلى متوسط ١٤.٣% في الفترة من مارس إلى نوفمبر ٢٠٢٢. وبذلك تجاوز معدل التضخم الذي كان البنك المركزي يستهدفه البالغ ٧ (+/-) ٢)%. وبالمثل، بلغ معدل التضخم الأساسي مستوى ثنائي الرقم، وكان يتسارع منذ مارس ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢١.٥% في نوفمبر ٢٠٢٢ (الشكل ١-١١).

وتؤدي صدمة الأسعار العالمية للغذاء والطاقة - التي تفاقمت بسبب الصراع الروسي-الأوكراني - إلى ارتفاع مستوى التضخم. ويتمثل المحرك الرئيسي لمعدل التضخم العام خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى نوفمبر ٢٠٢٢ في "الأغذية والمشروبات" (الشكل ١-١٢)، ويعكس ذلك إلى حد ما الصدمة الحادة بسبب أسعار المواد الغذائية التي كانت تتراكم على مدار العام الماضي،

^{١٧} خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، تسببت القيود على الاستيراد - التي فرضت بسبب الضغوط على الجنيه المصري قبل تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ - في انخفاض الصادرات بنسبة ١٥.٩% (إلى جانب انخفاض الواردات بنسبة ٦.٤% خلال العام نفسه).

والتي ازدادت تفاقماً بسبب الحرب الروسية الأوكرانية (كما ظهر في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لتضخم الأسعار العالمية للمواد الغذائية - الشكل ١-١٣)، بما في ذلك "القمح" ^{١٨} (الشكل ١-١٤) والمواد الغذائية الأساسية الأخرى (مثل زيوت الطعام) التي تظل مصر مستورداً صافياً لها. ^{١٩} ويُعد قطاعا "الإسكان والمرافق" و"النقل" من بين القطاعات المهمة الأخرى التي أسهمت في زيادة معدل التضخم العام. حيث تأثراً جزئياً بالتعديلات التي رفعت أسعار الكهرباء والوقود، ^{٢٠} التي فرضها ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة (الشكلان ١-١٥ و ١-١٦) من أجل تحقيق احتواء جزئي لتأثيرها على فاتورة دعم الطاقة. وكانت أسعار البترول العالمية تشهد بالفعل ارتفاعاً منذ أبريل ٢٠٢٠، وبلغت ٨٣.٥٤ دولاراً للبرميل في أكتوبر ٢٠٢١، بزيادة قدرها ١٠.٨٪ مقارنة بالعام السابق. ^{٢١} وأدت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في نهاية فبراير ٢٠٢٢ إلى مزيد من الضغوط التضخمية، مما تسبب في ارتفاع أسعار البترول العالمية إلى متوسط بلغ ١١٤.٥ دولاراً للبرميل خلال الفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٢٢ (متجاوزة ١٠٠ دولار للبرميل للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤). ^{٢٢}

كما أدت عدة عوامل إلى تفاقم تأثير صدمات الأسعار العالمية للسلع الأساسية على معدل التضخم المحلي. ومن بين هذه العوامل تخفيض سعر الصرف منذ نهاية مارس ٢٠٢١ مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المستوردة، وفترة الأساس غير المواتية (حيث كان معدل التضخم خلال العام السابق منخفضاً إلى حد ما مقارنة بالمتوسطات التاريخية التي سجلتها مصر). بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في النمو وأيضاً تيسير أوضاع السيولة إلى حد ما (كما هو موضح بالتفصيل في القسم التالي)، لا سيما خلال الأشهر التي سبقت صدمة الصراع الروسي-الأوكراني، كان لهما دور في الضغوط التضخمية على جانب الطلب.

^{١٨} في عام ٢٠٢١، بلغت حصة روسيا وأوكرانيا ٢٥٪ من سوق القمح العالمية. ومع صدمة العرض التي أحدثتها الحرب في نهاية فبراير، ارتفعت أسعار القمح العالمية متجاوزة ٥٠٠ دولار لطن في مايو ٢٠٢٢ (أعلى بكثير من الذروة التاريخية التي بلغت ٤٣٩.٧ دولاراً في مارس ٢٠٠٨).

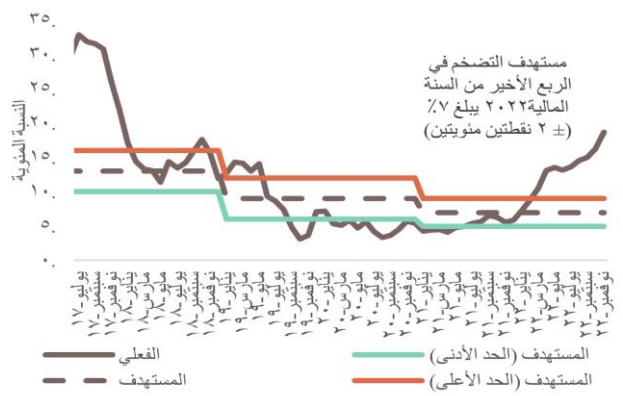
^{١٩} يتسم تضخم أسعار المواد الغذائية في مصر بالتقلب، وكان تاريخياً أعلى من الأسعار العالمية (على سبيل المثال خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، على النحو الموضح في الشكل ١-١٣). وفي الآونة الأخيرة، لا سيما بدءاً من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، كان معدل تضخم الأسعار العالمية للمواد الغذائية أعلى بصفة عامة من معدل تضخم الأسعار المحلية، على الرغم من استمرار سلسلة بيانات التضخم العالمي والمحلي في التحرك معاً.

^{٢٠} خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى أبريل ٢٠٢٢، تم رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٣.٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار منتجات الوقود على نحو تراكمي بمتوسط بلغ ١٧.٩٪ في أربعة تعديلات متتالية في أكتوبر ٢٠٢١ وفبراير وأبريل ويوليو ٢٠٢٢.

^{٢١} يرجى الرجوع إلى تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو ٢٠٢١، ونشرة آفاق أسواق السلع الأولية، البنك الدولي، أكتوبر ٢٠٢١ للاطلاع على تغطية شاملة لارتفاع الأسعار العالمية قبل الحرب في أوكرانيا. وانظر مرصد الاقتصاد المصري، البنك الدولي، ٢٠٢١ للتعرف على تداعيات ارتفاع الأسعار على الاقتصاد المصري.

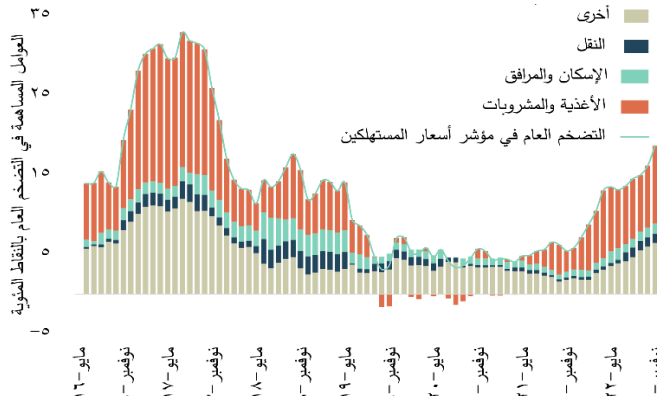
^{٢٢} بيانات أسعار السلع الأولية، البنك الدولي (الصحيفة الوردية)، يونيو ٢٠٢٢.

الشكل ١-١١. معدل التضخم العام ومعدل التضخم الأساسي



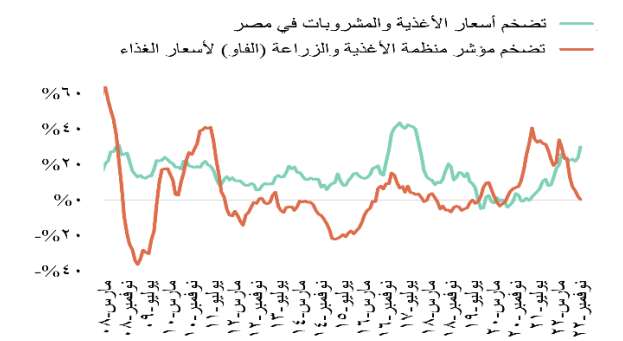
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي والبنك المركزي المصري.

الشكل ١-١٢. العوامل المساهمة في التضخم العام



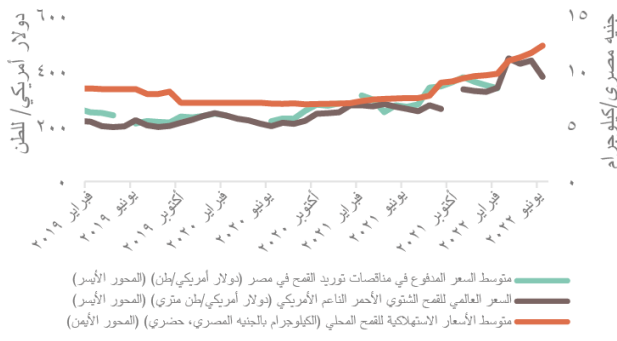
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البنك المركزي المصري.

الشكل ١-١٣. تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية والدولية



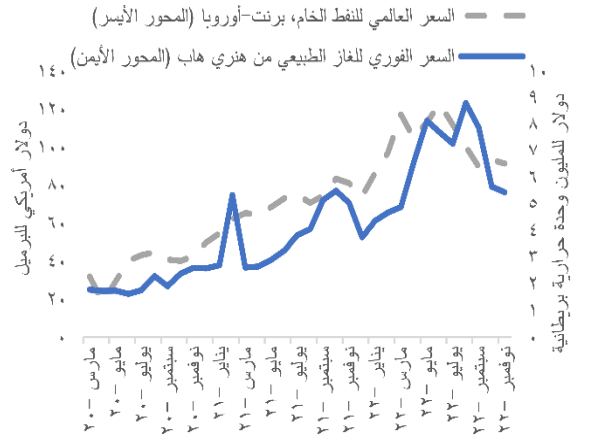
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ١-١٤. أسعار القمح المحلية والدولية



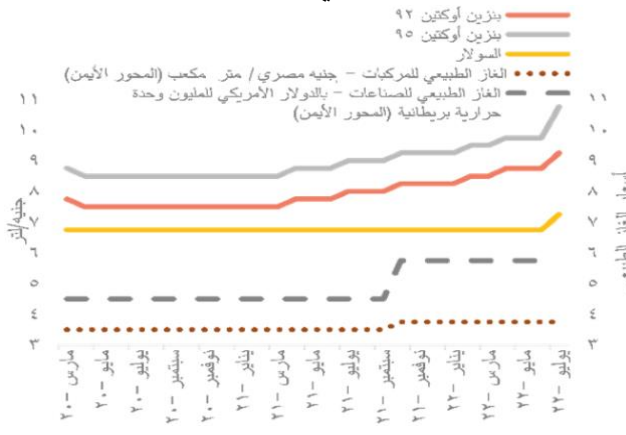
المصدر: بيانات أسعار السلع الأساسية لدى بلومبيرغ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك الدولي.

الشكل ١-١٥. أسعار الطاقة العالمية



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات بنك الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس

الشكل ١-١٦. أسعار الطاقة في مصر



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية وجهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز.

أعلنت الحكومة عن حزم متنوعة من الإجراءات للتخفيف جزئياً من تأثير ارتفاع الأسعار على الفئات الأولى بالرعاية. في مارس ٢٠٢٢، أعلنت الحكومة حزمة من الإجراءات بقيمة ١٣٠ مليار جنيه (١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٣) للتخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة على ارتفاع الأسعار المحلية، منها على سبيل المثال لا الحصر، زيادات في المعاشات التقاعدية وأجور العاملين في القطاع العام، وتدبير الإعفاء الضريبي، وتوسيع نطاق تغطية برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وزيادة الحد الأدنى للضريبة على الدخل. ومع استمرار ارتفاع الأسعار المحلية، أعلن في يوليو ٢٠٢٢ عن تدابير إضافية للحد من الآثار الاجتماعية لهذا الارتفاع. وقد شملت مزيداً من التوسع في برامج تكافل وكرامة لتشمل نحو ٢٠ مليون شخص، وتوفير تحويلات نقدية استثنائية لمدة ستة أشهر تستهدف تسعة ملايين أسرة من أصحاب المعاشات والعاملين في أجهزة الحكومة الذين يقل ما يحصلون عليه من تعويضات/رواتب شهرية عن حد أدنى معين. وتوجه هذه التحويلات إلى المستفيدين عن طريق بطاقات ميزة المصرفية (مسبقة الدفع) أو بطاقات التمويل وفي أكتوبر ٢٠٢٢، أعلنت الحكومة عن مجموعة إضافية من التدابير، من بينها: (١) تدابير جديدة، مثل زيادة الحد الأدنى للأجور، وعلاوات إضافية بقيم مقطوعة للموظفين الحكوميين والتابعين للقطاع العام وأصحاب المعاشات التقاعدية، و(٢) تمديد الفترة الزمنية لتدابير سبق الإعلان عنها، لاسيما فيما يتعلق بالمساعدات النقدية الاستثنائية وتأجيل تنفيذ زيادة أسعار الكهرباء.

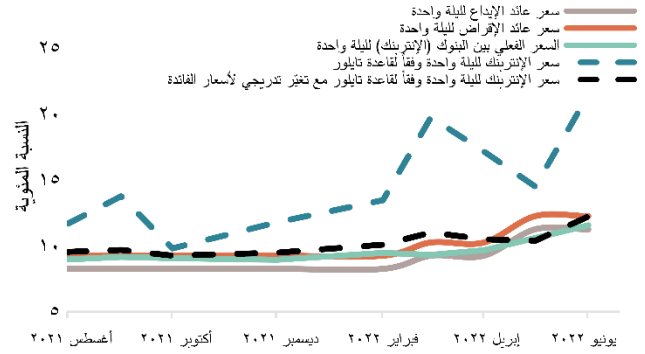
ومع ذلك، لا تزال الظروف الاجتماعية صعبة. معدل الفقر مرتفعاً في مصر، إذ بلغ ٢٩.٧٪ وفقاً لأحدث التقارير (خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠)، طبقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ومن ثم، فإنه في ظل صدمة الأسعار العالمية للسلع الأساسية، لا تزال البلاد تواجه ظروفاً اجتماعية صعبة. ووفقاً لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر في مصر لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تشكل "المواد الغذائية" ٤٤٪ من حجم الإنفاق الاستهلاكي للشريحة الخمسية الدنيا (مقابل ٣٠٪ للشريحة الخمسية الأعلى). وتشير تقديرات فريق البنك الدولي إلى أن الإجراءات الرامية إلى الحد من الآثار الاجتماعية التي أعلنت مؤخراً سيكون لها تأثير تخفيف جزئي (من خلال احتواء ارتفاع معدل الفقر)، بفضل طبيعة برامج التحويلات النقدية التي تراعي مصالح الفئات الفقيرة، والتغطية واسعة النطاق لبرنامج دعم المواد الغذائية (الذي يشمل نحو ٧١ مليون فرد). وسيكون استمرار الجهود للارتفاع بمستوى الحماية الاجتماعية وتحسين استهدافها أمراً بالغ الأهمية لزيادة تأثير هذه البرامج.

تم تشديد السياسة النقدية، لكن تظل أوضاع السيولة ميسرة إلى حد ما

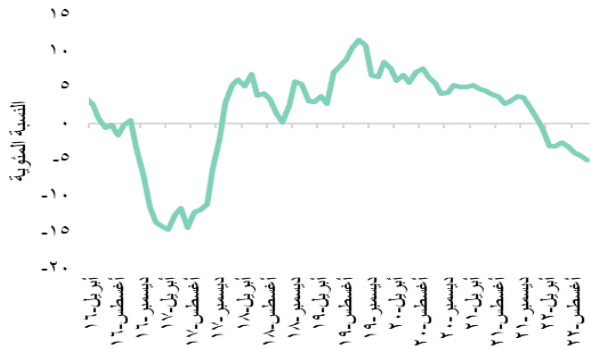
في مواجهة تزايد الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية وارتفاع نسبة التضخم، شرع البنك المركزي المصري في تنفيذ دورة التشديد النقدي، وعمل تدريجياً على عكس مسار موقف السياسات التوسعية في الأشهر التي أعقبت ظهور جائحة كورونا. ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية في مارس ومايو وأكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس تراكمية من أجل كبح الضغوط التضخمية وتثبيت توقعات التضخم. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى استعادة جاذبية أدوات الدين السيادية في خضم تشديد الأوضاع المالية العالمية.^{٢٣} واعتباراً من أكتوبر ٢٠٢٢، تبلغ أسعار الفائدة الأساسية ١٣.٢٥٪ لعمليات الإيداع لليلة واحدة و١٤.٢٥٪ لعمليات الإقراض لليلة واحدة (الشكل ١-١٧)، إلا أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت قد تحولت إلى مستويات سالبة منذ مارس ٢٠٢٢ (الشكل ١-١٨).

^{٢٣} طرح أكبر بنكين مصريين، البنك الأهلي المصري وبنك مصر، شهادات ادخار بأجل عام بسعر فائدة ١٨٪ (أي أعلى بمقدار سبع نقاط مئوية من أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك الخاصة) لمدة عشرة أسابيع (انتهى بيعها في ٣٠ مايو ٢٠٢٢) وبلغت حصيلتها ٧٥٠ مليار جنيه. ربما ساعدت هذه المبادرة التي طرحها هذان البنكان المملوكان للدولة على احتواء الدولار ودعم العملة المحلية، لا سيما أنه يمكن القول إنها لم تأت بدافع تحقيق الربح. من ناحية أخرى، قد يكون لهذا الإجراء تأثير سلبي على ميزانيتها العمومية، وقد يستتبع ذلك ضغوطاً غير مباشرة على الخزنة. علاوة على ذلك، عند تعويم الجنيه المصري في أكتوبر ٢٠٢٢، أصدر البنك الأهلي المصري وبنك مصر شهادات لمدة ٣ سنوات بمعدل عائد سنوي قدره ١٧.٢٥٪.

الشكل ١-١٧. أسعار الفائدة لدى البنك المركزي المصري



الشكل ١-١٨. سعر الفائدة الحقيقي (أسعار الإقراض لأجل أقل من عام واحد)

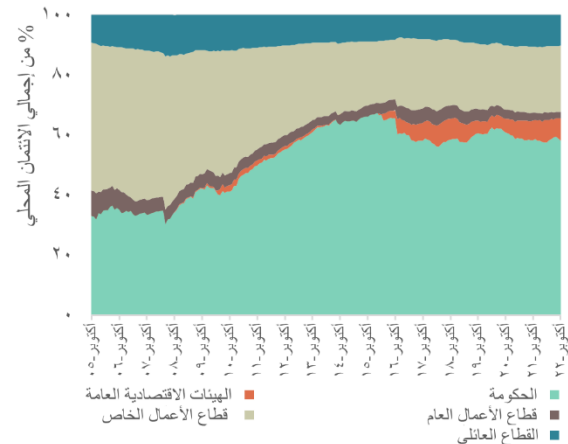


ملاحظة: يرجى الرجوع إلى الملحق ١ للاطلاع على شرح لتقديرات قاعدة تايلور (Taylor rule).

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

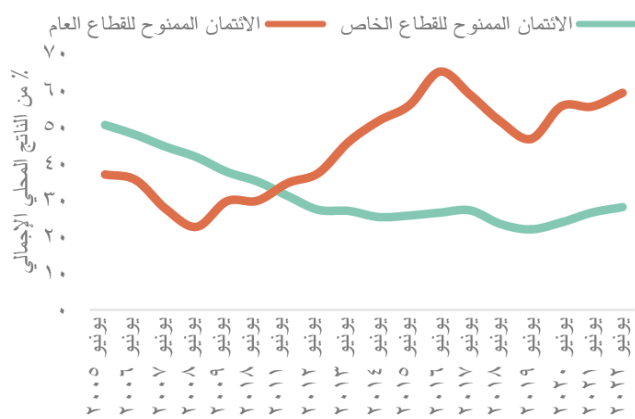
استمر تيسير أوضاع السيولة إلى حد ما على الرغم من رفع سعر الفائدة الرئيسي وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المقررة على البنوك. وأتبع سياسة توسعية نسبياً بشأن أوضاع السيولة في يونيو ٢٠٢٢ حيث زاد حجم السيولة المحلية (ن ٢) سنوياً بنسبة ٢٣.٤٪، مقارنة بنسبة ١٨٪ في العام السابق ومتوسط ١٩.٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. ولا يزال الائتمان الممنوح للحكومة تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الائتمان المحلي (٥٨.٨٪ في يونيو ٢٠٢٢)، وتظل هي المساهم الرئيسي في نمو السيولة، يليها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وبدرجة أقل للهيئات الاقتصادية العامة. وعلى الرغم من الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على مدار العامين الماضيين، فإنه لا يزال ضعيفاً إلى حد ما إذ بلغ ٣٢.٢٪ من إجمالي الائتمان المحلي حتى يونيو ٢٠٢٢، و٢٧.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، ولا يزال أقل من مستوياته التاريخية (الشكلان ١-١٩ و ١-٢٠).

الشكل ١-١٩. الائتمان المحلي حسب القطاعات



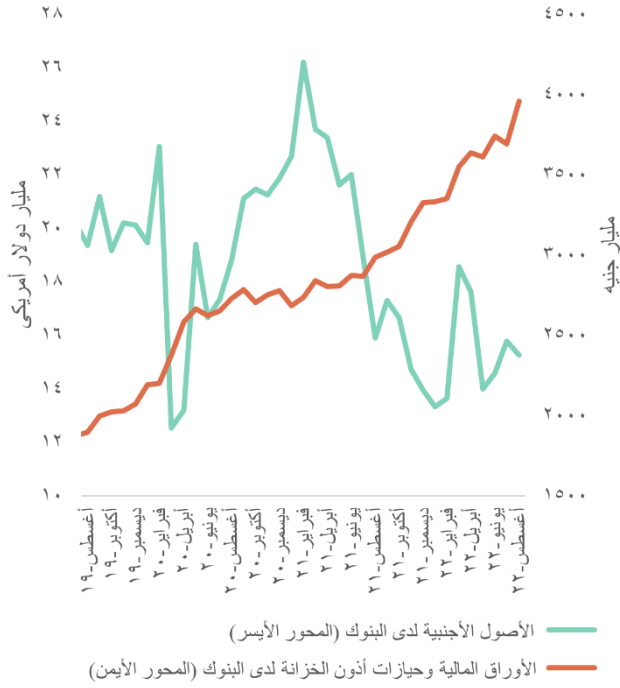
المصدر: تقديرات البنك الدولي بناء على بيانات البنك المركزي المصري.

الشكل ١-٢٠. الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص



المصدر: تقديرات البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الشكل ١-٢١. صافي الأصول الأجنبية والأوراق المالية وحيازات أدون الخزنة لدى البنوك



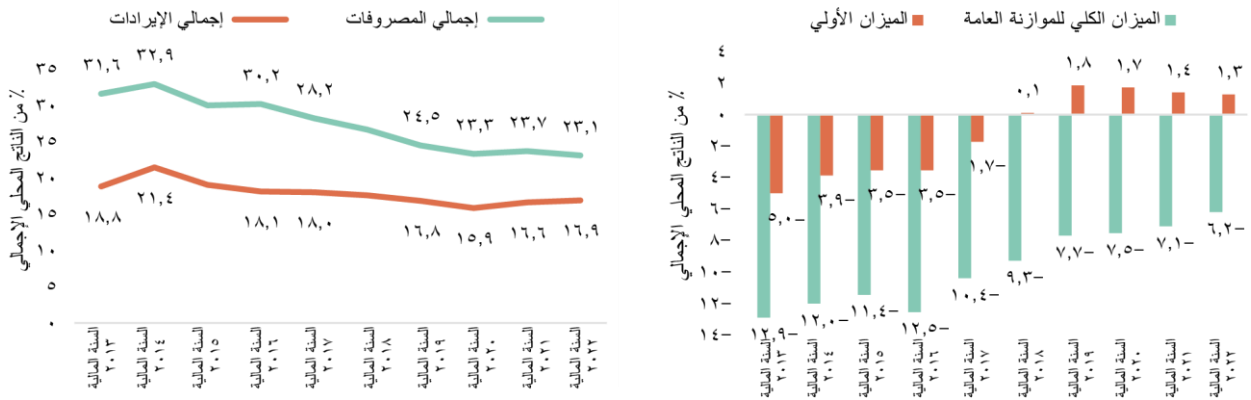
المصدر: تقديرات البنك الدولي استناداً إلى البنك المركزي المصري

لا يزال القطاع المصرفي في مصر قادراً على الصمود، على الرغم من أن هذا الأمر يعكس جزئياً حيازات الجهاز المصرفي الكبيرة من الديون السيادية. وفي نهاية يونيو ٢٠٢٢، بلغ حجم القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ٢٠.٩٪ في أحدث تقرير. وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة من إجمالي القروض تدريجياً إلى ٣.٢٪ بعد أن بلغت ٤.٢٪ في نهاية ٢٠١٩. وبلغت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة ٩٢.١٪. ويتمتع القطاع المصرفي بانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع حيث تبلغ ٤٨.٦٪، مما يشير إلى وفرة السيولة. وتعكس مؤشرات السلامة المالية جزئياً حيازات الكبيرة من سندات الخزنة (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، كانت البنوك التجارية وحدها تحوز ٥٥٪ من إجمالي الرصيد القائم لأدون الخزنة)، فضلاً عن المستوى المنخفض من الوساطة الائتمانية (لا سيما للقطاع الخاص). ومع ذلك، فإن المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي في ظل حيازته للديون السيادية تُعد محدودة بالنسبة للاستقرار المالي (كما هو مبين في الشكل ١-٢١). وقد وضع البنك المركزي لوائح تنظيمية جديدة في أغسطس ٢٠٢١ تطلب من البنوك تنفيذ خطط تعافٍ كل عامين (وسنوياً للبنوك المحلية المهمة على مستوى الجهاز المصرفي).

لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة أمراً بالغ الأهمية، لا سيما من خلال خفض مدفوعات الفائدة، وترشيد الانفاق الأولي، وتعزيز تعبئة الإيرادات

تواصل مصر المضي قدماً في ضبط أوضاع المالية العامة، لا سيما من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية واحتواء الانفاق الحكومي. وقد انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٦.٢٪،^{٢٤} من ٧.١٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويرجع السبب في تقليص نسبة العجز إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات واحتواء المصروفات، بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي غضون ذلك، انخفض الفائض الأولي بشكل طفيف من ١.٤٪ إلى ١.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (الشكلان ٢٢-١ و ٢٣-١).

الشكل ٢٢-١. الميزان الكلي والميزان الأولي للموازنة العامة الشكل ٢٣-١. إجمالي الإيرادات والمصروفات



المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تتبع الضغوط على المصروفات من ارتفاع الأسعار العالمية، مما يقلل جزئياً من الوفرة الذي تحقق في المصروفات في بداية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. شهد إجمالي الإنفاق الحكومي انخفاضاً طفيفاً خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصل إلى ٢٣.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك سجل انخفاضاً من ٢٣.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، مدفوعاً بصفة أساسية بتراجع فاتورة مدفوعات الفوائد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)^{٢٥}، وانخفاضاً طفيفاً في فاتورة الأجور. من ناحية أخرى، زاد حجم الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤.١٪ من ٣.٧٪، مع مساهمة أعلى قليلاً من جانب الاستثمارات ذاتية التمويل مقارنة بالاستثمارات الممولة بالعجز. وفي الوقت نفسه، كان للتضخم المحلي والدولي المتسارع، الذي تقام بسبب الارتفاع الإضافي في أسعار المواد الغذائية والطاقة نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، تداعيات على بنود الإنفاق الرئيسية، بما في ذلك دعم الطاقة والمواد الغذائية.^{٢٦}

تُعد حزمة الإجراءات المالية (لتخفيف الآثار الاجتماعية) التي أعلنتها الحكومة بالغة الأهمية لتخفيف جزئياً من تأثير ارتفاع الأسعار. وقد كان لها تأثير محدود على نتائج المالية العامة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (قُدِّر بنحو ٠.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين ستعكس بقية أثارها المالية في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (كما يرد في القسم التالي). وجاء التخفيف

^{٢٤} يُعبر عن هذه النسب إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام سلسلة إجمالي الناتج المحلي الجديدة التي نشرتها مؤخرا وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، قد تختلف النسب المالية اختلافا طفيفا عن الأرقام التي أعلنتها مؤخرا وزارة المالية.

^{٢٥} تشير البيانات الأولية الرسمية إلى أن سعر الفائدة الفعلي انخفض من ١١.١٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

^{٢٦} تشير تقديرات فريق البنك الدولي إلى أنه مقابل كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في السعر العالمي للقمح، يرتفع دعم المواد الغذائية (ومن ثم عجز الموازنة) بمقدار ١.٣ مليار جنيه (ما يعادل ٠.٠٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

بالمثل، مقابل كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في أسعار البترول الخام العالمية، يتناقص عجز الموازنة بمقدار ١٠ مليارات جنيه (٠.٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

الجزئي لتأثير الصدمة العالمية على الموازنة بفضل ما يلي: (١) آلية التسعير التلقائي التي تمرر جزءاً من الزيادات في أسعار البترول العالمية إلى أسعار التجزئة المحلية للوقود؛ (٢) الجهود الجارية لتتبع مصادر واردات القمح وزيادة المحصول المحلي، بالإضافة إلى السحب من الاحتياطي الإستراتيجية من القمح (التي تكفي نحو ستة أشهر، اعتباراً من منتصف يونيو ٢٠٢٢ حسبما ورد في البيان الصحفي الصادر عن وزارة التموين والتجارة الداخلية).

جاء تحسن الإيرادات الحكومية نتيجة لتحسن أداء الإيرادات الضريبية بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الممولة ذاتياً. إلا أن الإيرادات الحكومية لا تزال منخفضة. يُعزى التحسن في الإيرادات في السنة المالية ٢٠٢٢ إلى ارتفاع حصيللة الضريبة على الدخل والضرائب على أذون وسندات الخزانة (والذي يُعزى جزئياً لتعديلات القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠ التي ألغت الإعفاءات من الضرائب على الفوائد المدفوعة على الأوراق المالية الحكومية اعتباراً من مارس ٢٠٢١)، وأيضاً الزيادة في حصيللة ضريبة القيمة المضافة^{٢٧}. كما زادت الإيرادات غير الضريبية بسبب الزيادة في الإيرادات الرأسمالية المتعلقة بالاستثمارات الحكومية الممولة ذاتياً (الجدول ٢-١). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الحكومية لا تزال منخفضة إلى حد ما (عند ١٦.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ و ١٦.٩٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١). وبوجه عام، لا تزال المشكلات المزمنة المتمثلة في الاقتصاد غير الرسمي فضلاً عن التحديات المتعلقة بالسياسات والإدارة الضريبية تعوق تعبئة الإيرادات. انظر تقرير [مرصد الاقتصاد المصري ٢٠٢١](#) للاطلاع على مناقشة المشكلات الهيكلية التي تواجه تعبئة الإيرادات بالإضافة إلى جهود الإصلاح الأخيرة لرقمنة إدارة الضرائب والجمارك.

الجدول ٢-١. تفصيل إجمالي الإيرادات

الفرق (تقريباً ..)	السنة المالية ٢٠٢٢ الفعلي المبدئي	السنة المالية ٢٠٢١ الفعلي	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٠.٣	١٦.٩	١٦.٦	إيرادات أخرى، منها
٠.١	١٢.٦	١٢.٥	الإيرادات الضريبية
٠.١	٤.٩	٤.٨	ضريبة الدخل
٠.١	١.١	١.١	الضرائب على الممتلكات أ/
٠.٠	٥.٨	٥.٨	ضرائب القيمة المضافة
٠.٠	٠.٦	٠.٥	الضرائب على التجارة الدولية
٠.١-	٠.٢	٠.٣	ضرائب أخرى
٠.٢	٤.٢	٤.١	إيرادات أخرى، منها
٠.٠	١.٢	١.٢	عوائد الملكية
٠.١	١.٠	٠.٩	حصيللة بيع السلع والخدمات
٠.٢	٢.١	١.٩	إيرادات متنوعة ب/

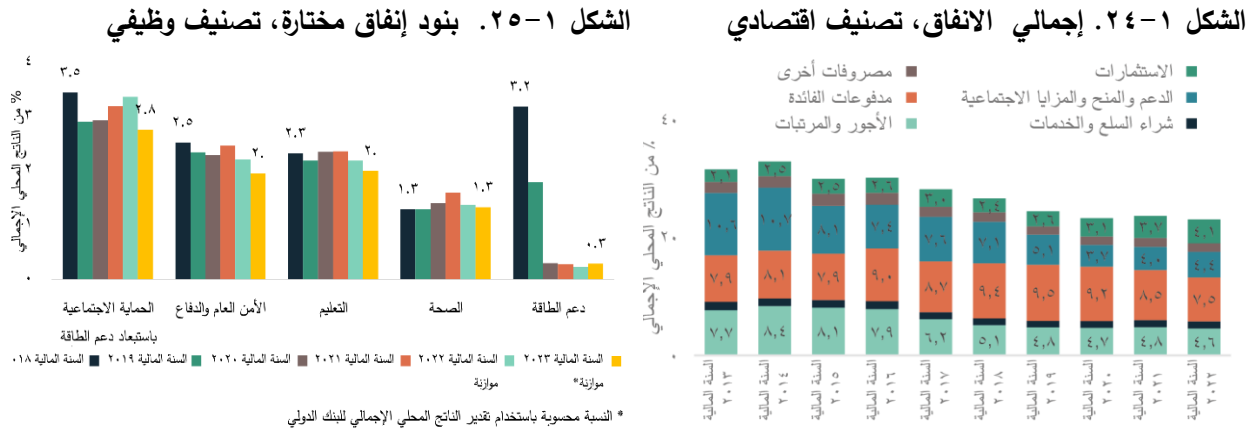
أ/ تشمل الضرائب على أذون وسندات الخزانة.

ب/ تشمل إيرادات رأسمالية لتمويل الاستثمارات الحكومية (تمويل ذاتي)

ملاحظة: تعكس هذه النسب سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الجديدة التي نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في أكتوبر ٢٠٢٢. وبالتالي، قد تختلف النسب المالية اختلافاً طفيفاً عن الأرقام التي أعلنتها مؤخراً وزارة المالية.
المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

^{٢٧} تستفيد حصيللة ضريبة القيمة المضافة من التعديلات القانونية التي تغطي الآن الأنشطة التجارية الرقمية بإيرادات محتملة تتراوح بين ٢ و ٣ مليارات جنيه.

على الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة والتحسين النسبي في هيكل الموازنة، لا يزال الحيز المتاح في المالية العامة محدوداً، ومن ثم هناك حاجة إلى إصلاحات مستدامة للموازنة في المستقبل. اتخذت مصر، منذ السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، تدابير لضبط أوضاع المالية العامة ركزت على ترشيد دعم الطاقة، واحتواء فاتورة الأجور، والتحول من الضريبة العامة على المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة. وأدت هذه الإجراءات إلى خفض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما انخفضت مدفوعات الفائدة منذ السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ولكنها تظل أكبر بند في الإنفاق العام، حيث بلغت ٧.٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (الشكل ١-٢٤)، مستحوذة بذلك على ٥٩٪ من الحصيلة الضريبية. ويؤدي هذا الأمر إلى مزاحمة الإنفاق الإنتاجي بالغ الأهمية للتنمية البشرية (يرجى الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً في الفصل موضع التركيز من هذا التقرير). وفي الواقع، زادت المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم بالقيمة الاسمية في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٠.٢٪ و ٧٥.٣٪ على التوالي، مقارنة بمستوياتها في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨. ولكن هذه الزيادات ضئيلة إلى حد ما إذا قيست بالقيمة الحقيقية، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ١-٢٥). وتبين الأرقام المدرجة في موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ أنه من المتوقع أن ينخفض الإنفاق على قطاع الصحة إلى ١.٣٪ وقطاع التعليم إلى ٢.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^{٢٨}



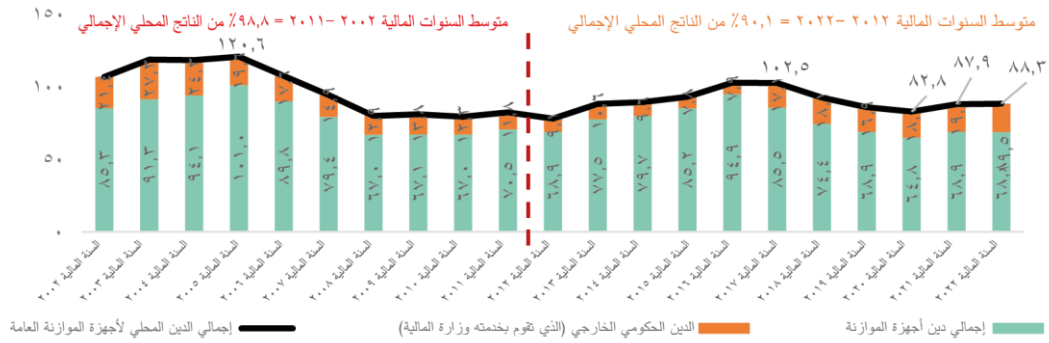
المصدر: تقديرات البنك الدولي استناداً إلى وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولا يزال الدين الحكومي مرتفعاً، على الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة بدرجة كبيرة خلال السنوات السابقة بسبب الآثار التراكمية للعجز، وانخفاض قيمة العملة، والمعاملات خارج الموازنة. وقد انخفضت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٢.٥٪ في نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٨٢.٨٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الشكل ١-٢٦). ولكن، بدأت نسبة الدين الحكومي في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى ٨٧.٩٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، و ٨٨.٣٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو ما يُعزى بصفة أساسية إلى التأثير السلبي للتقييم المرتبط بانخفاض سعر الصرف.

^{٢٨} ينص الاستحقاق الدستوري على إنفاق ٣٪ على الصحة و ٦٪ على التعليم من الناتج القومي الإجمالي. تعكس الأرقام المذكورة هنا مخصصات الحكومة وفقاً لتعريف التصنيف الوظيفي للموازنة.

حسبما ورد في [البيان الصحفي](#) الصادر عن وزارة المالية في ١٩ يونيو ٢٠٢٢، تم الوفاء بالاستحقاقات الدستورية في موازنة الصحة والتعليم وفقاً لتعريف أوسع للإنفاق العام.

الشكل ١-٢٦. إجمالي دين أجهزة الموازنة (داخلي وخارجي)؛ % من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية.

ملاحظة: تعكس هذه النسب سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الجديدة التي نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في أكتوبر ٢٠٢٢. وبالتالي، قد تختلف النسب المالية اختلافا طفيفا عن الأرقام التي أعلنتها مؤخرا وزارة المالية.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تحسين عملية الإفصاح عن رصيد متأخرات الإنفاق العام والمعاملات خارج الموازنة إلى تعزيز الوسائل الاستباقية لاحتواء متطلبات التمويل العام. ويوضح تحليل الدين أن تمويل العجز ليس العامل الوحيد الذي يدفع تراكم الدين الحكومي. فالاقتراض خارج الموازنة، الناجم عن وجود وحدات خارج الموازنة، مثل الهيئات الاقتصادية العامة وقطاع الأعمال العام،^{٢٩} يُعد عاملاً مهماً آخر يسهم في تراكم الديون. وخلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، نشأ ما يقرب من ٥٦.٤% من التغير في إجمالي رصيد الدين الحكومي من تمويل عجز الموازنة والتأثير المواتي لإعادة تقييم سعر الصرف. أما النسبة المتبقية البالغة ٤٣.٦% فكانت مدفوعة ببند خارج الموازنة (غير مدرجة في الموازنة) بما في ذلك إمكانية إعادة الإقراض للجهات الحكومية، والتحويلات إلى صناديق التأمين الاجتماعي،^{٣٠} والتباين بسبب المحاسبة على أساس الاستحقاق مقابل الأساس النقدي، والاقتراض من حساب الخزنة الموحد وعمليات إصدار سندات إعادة التقييم للبنك المركزي المصري.^{٣١} ويعكس إصدار الديون الأخرى خارج الموازنة أيضاً تسويات مهمة للالتزامات المالية الموجودة مسبقاً بين الكيانات خارج الموازنة (على سبيل المثال، الهيئة المصرية العامة للبتروول والشركة القابضة لكهرباء مصر) من أجل تحسين مراكزها المالية. ومن المتوقع أن يبدأ نشر بيانات الدين الرسمية بانتظام، مع تغطية بيانات أوسع وأكثر شمولاً (يرجى الاطلاع على البنك الدولي، ٢٠٢١ب، وثيقة برنامج تمويل سياسات التنمية). بالإضافة إلى ذلك، تُبذل حالياً جهود لتسوية عبء التزامات المالية العامة المرتبطة بالهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة.

^{٢٩} تشير حسابات المالية العامة والدين المنشور إلى تعريف الحكومة "لقطاع الموازنة" الذي يشمل: الإدارة المركزية، وحدات الإدارة المحلية، وهيئات الخدمات العامة. وبالتالي لا يشمل قطاع الموازنة الهيئات الاقتصادية العامة والشركات المملوكة للدولة أو قطاع الأعمال العام، وتُعد وحدات خارج الموازنة. ويرد المزيد من التفاصيل في الجدول ٣-١ في نهاية القسم الخاص بالمالية العامة.

^{٣٠} جاء إلغاء هذا الدين بعد صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، الذي تضمن مادة تنص على أن يتم إلغاء الدين مقابل دفعات حكومية سنوية لصناديق التأمين الاجتماعي تزيد سنوياً بمعدل مركب لمدة ٥٠ عاماً.

^{٣١} كان هذا جزءاً من بروتوكول موقّع بين وزارة المالية والبنك المركزي يتم بموجبه إصدار سندات سنوية لمدة ١٥ عاماً (مع أجل استحقاق يبلغ ١٠ سنوات وسعر فائدة ٧%). وذلك للاعتراف بالديون المتبادلة البالغة ٢٠٩ مليارات جنيه. وقد نُفذت أول عملية توريق معترف بها لهذا الدين في يوليو ٢٠٢٠ بمبلغ ١٣ مليار جنيه.

الجدول ١-٣. العوامل الدافعة لتراكم الدين الحكومي المصري (بنود داخل الموازنة مقابل بنود خارج الموازنة)

مليار جنيه، ما لم يذكر خلاف ذلك	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
١ حجم الدين الحكومي المحلي والخارجي أ/	٢٧٨٤.٦	٣٧٤٨.٧	٤٣١٥.٥	٤٨٠١.٨	٥٠٩٤.٢	٥٨٥٩.٣
٢ التغير في رصيد الدين	٥١٠.٣	٩٦٤.٢	٥٦٦.٨	٤٨٦.٣	٢٩٢.٤	٧٦٥.١
٣ عجز الميزان الأولي	٩٥.٩	٦٣.٠	٤.٩-	١٠٣.١-	١٠٥.٦-	٩٣.٤-
٤ مدفوعات الفوائد	٢٤٣.٦	٣١٦.٦	٤٣٧.٤	٥٣٣.٠	٥٦٨.٤	٥٦٥.٥
٥ أثر التقييم بسبب سعر الصرف	٤٧.٢	٤٢٥.٣	١١.٨-	٨٣.٩-	٤٣.٦-	٤٠.٩-
٦ بنود داخل الموازنة تسهم في تراكم الدين	٣٨٦.٧	٨٠٤.٩	٤٢٠.٧	٣٤٦.٠	٤١٩.٢	٤٣١.٢
٧ بنود خارج الموازنة (غير مدرجة في الموازنة) تسهم في تراكم الدين ب/	١٢٣.٦	١٥٩.٢	١٤٦.٠	١٤٠.٣	*١٢٦.٨-	٣٣٣.٩
٨ الإقراض لكيانات أخرى ج/	غير متاح	٧٨	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٩ الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأنون الخزنة د/	غير متاح	٤٧.٠	٤٣.١	٣٥.٧	٩.٩-	غير متاح
١٠ سندات صناديق التأمين الاجتماعي ه/	٤٤.١	٢٤.٥	٢٢.٢	٢٣.٨	٣٧١.١-	٠.٠
١١ سندات إعادة التقييم و/	١.٥	١.٥	١.٥	٢.٧	٠.٠	١٦.٠
١٢ البنود غير المفسرة خارج الموازنة التي تسهم في تراكم الدين	٧٨.٠	٨.٣	٧٩.٢	٧٨.٢	٢٥٤.٢	٣١٧.٩
ملاحظات:						
حجم الدين الحكومي المحلي والخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	%١٠٢.٨	%١٠٢.٥	%٩٢.٥	%٨٥.٨	%٨٢.٨	%٨٧.٩
البنود غير المفسرة خارج الموازنة التي تسهم في تراكم الدين (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	%٢.٩	%٠.٢	%١.٧	%١.٤	%٤.١	%٤.٨
تسهيلات السحب على المكشوف (رصيد حساب الخزنة الموحد) ز/	٢٠٣.١	٠.٠	٤.٥	٥٣.١	٨٥.٤	٥.٩
ملاحظات: الصف ٦ = ٣ + ٤ + ٥، الصف ٧ = ٢ - ٦، الصف ١٢ = ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١						
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي التي تستند إلى بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري وصندوق النقد الدولي (٢٠١٨)، الصفحة ٨.						
أ/ الدين المحلي والخارجي المستحق على الحكومة المركزية في مصر بما في ذلك الإدارة المركزية وأجهزة الحكم المحلي وهيئات الخدمات العامة.						
ب/ البنود غير المدرجة في الموازنة التي تسهم في تراكم الديون هي التغير في الدين الناتج عن التزامات بخلاف تمويل عجز الموازنة.						
ج/ اقتراض الهيئات العامة من حساب الخزنة الموحد لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى اقتراض الحكومة المركزية لإعادة إقراض الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨).						
د/ تُصدّر أذون الخزنة بخصم من قيمتها الاسمية، ولكن عند الاستحقاق، تدفع الحكومة لحاملي هذه الأوراق المالية قيمتها الاسمية.						
ه/ تُصدّر سندات الخزنة سنوياً لإثبات التزامات الحكومة تجاه صناديق التأمين الاجتماعي.						
و/ سندات صادرة للبنك المركزي للتعويض عن التغير في قيمة السندات الناتج عن إعادة تقييم سعر الصرف.						
ز/ البيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي المصري هي مصدر البيانات من أجل "تسهيلات السحب على المكشوف".						
* تعكس إلغاء الديون المستحقة على الحكومة لمرة واحدة لصالح صناديق التأمين الاجتماعي بقيمة ٣٧١ مليار جنيه. وجاء إلغاء هذا الدين بعد صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، الذي تضمن مادة تنص على أن يتم إلغاء الدين مقابل دفعات حكومية سنوية لصناديق التأمين الاجتماعي تزيد سنوياً بمعدل مركب لمدة ٥٠ عاماً.						

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يحدث تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي والتضخم المحلي في مصر على المدى القريب بسبب تداعيات الصراع الروسي الأوكراني. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى ٤.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من ٦.٦٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (الجدول ١-٤)، متأثراً بتداعيات الحرب في أوكرانيا التي تتداخل مع الاضطرابات المستمرة المرتبطة بجائحة كورونا. وبينما تستمر القطاعات الرئيسية في الازدهار، لا سيما قطاعات استخراج الغاز (التي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية)، فضلاً عن قطاعات الاتصالات والزراعة والتشييد والبناء التي لديها قدرة على الصمود، فإنه من المتوقع أن يستمر أداء الأنشطة الأخرى، بما فيها الصناعات التحويلية، على نحو أقل من إمكاناتها. ومن المتوقع أن يتجاوز التضخم النطاق المستهدف للبنك المركزي (٧ +/- ٢٪) وأن يظل ثنائي الرقم خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بسبب تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية، والتضخم المستورد، واختناقات سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى استمرار التعديلات في أسعار الوقود.

من المتوقع أن تتحسن حسابات المعاملات الخارجية تدريجياً على المدى المتوسط، مدعومة بتعزيز مكاسب القدرة التنافسية والتمويل الدولي المحتمل. إلا أن إجراء المزيد من الإصلاحات لتعزيز إمكانات التصدير يظل ضرورياً. ويرجع التدهور في حسابات المعاملات الخارجية في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى تدهور العجز التجاري في السلع غير البترولية، بالإضافة إلى تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج خلال مارس ٢٠٢٢. كما خفف جزئياً من أثر ارتفاع تكاليف الواردات على حسابات المعاملات الخارجية، كل من الزيادة الكبيرة في صادرات الغاز والتدفقات المالية الكبيرة من دول مجلس التعاون الخليجي، وإصدار سندات الساموراي، بالإضافة إلى تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية، التي، ساعدت، إلى جانب الإجراءات الإدارية الجديدة المتعلقة بالاستيراد،^{٣٢} على احتواء نمو الواردات. ويمكن أن تشهد السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تحسناً محتملاً في أداء القطاع الخارجي المصري بفضل الدفعة التي يمكن أن يوفرها ارتفاع الأسعار العالمية لتحويلات المصريين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي،^{٣٣} وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صناعات استخراج البترول والغاز، بالإضافة إلى التمويل المحتمل من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على الإصدارات السيادية، بما فيها السندات والصكوك الخضراء المبتكرة. وكذلك، في ديسمبر ٢٠٢٢، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تسهيل ممدد من الصندوق لمصر لمدة ٤٦ شهراً بقيمة ٣ مليارات دولار. ويتيح برنامج صندوق النقد الدولي القدرة على الحصول على تمويل إضافي قدره مليار دولار من الصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة. كما يتوقع الحصول على تمويل بقيمة ٥ مليارات دولار من المساندة الإقليمية والدولية على مدار عدة سنوات (يشمل ذلك التمويل المحتمل من البنك الدولي). وتعد إصلاحات تيسير التجارة وكذلك إصلاحات بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً مهمة من أجل التحسينات المستدامة في الحسابات الخارجية.^{٣٤}

^{٣٢} اتخذت السلطات إجراءات إدارية للحد من نمو الواردات وخفض الطلب على النقد الأجنبي داخل الجهاز المصرفي وخارجه. وبدأت هذه الإجراءات في نهاية فبراير ٢٠٢٢ عندما اشتدت الضغوط على النقد الأجنبي. وهي تشمل: (١) إلزام المستوردين بإصدار اعتمادات مستندية لتنفيذ عمليات الاستيراد؛ (٢) ألا تقبل البنوك إلا موارد النقد الأجنبي الذاتية الناتجة عن نشاط العميل (ومن ثم تمنع قبول أي ودائع بالنقد الأجنبي غير معلومة المصدر، وبالتالي تقلل الطلب على العملات الأجنبية من شركات الصرافة).

^{٣٣} يرجى الاطلاع على [موجز عن الهجرة والتنمية، البنك الدولي، مايو ٢٠٢٢](#) للمزيد من المعلومات عن تحويلات العاملين في الخارج، بالإضافة إلى التوقعات الخاصة بها لعام ٢٠٢٢.

^{٣٤} تشمل إصلاحات بيئة الأعمال الرئيسية إدارة مبسطة للضرائب والجمارك، وتعزيز المنافسة، وتكافؤ الفرص بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، وتحسين العدالة التجارية وإنفاذ العقود، وتسهيل الترخار من الأعمال.

تُعد التزامات خدمة الدين الخارجي^{٣٥} كبيرة إلى حد ما. فقد ارتفع الدين الخارجي المستحق على مصر إلى ١٥٥.٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢ (٣٧.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢) من ١٣٧.٩ مليار دولار (٣٢.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢١. ومعظم الديون الخارجية مستحقة لمؤسسات متعددة الأطراف وآجال استحقاقها مواتية، معظمها متوسط إلى طويل الأجل. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى ١٧.١٪ من إجمالي الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٢ من ٩.٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١. وحدثت الزيادة في الدين الخارجي قصير الأجل بصفة أساسية بسبب الودائع قصيرة الأجل التي تلقتها مصر من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغت ١٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٢ (٥ مليارات دولار من المملكة العربية السعودية، و٥ مليارات دولار من الإمارات العربية المتحدة، و٣ مليارات دولار من قطر). وتشمل أرقام إجمالي الدين الخارجي أيضاً الودائع طويلة الأجل لدى البنك المركزي المصري من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة (التي بلغت في أحدث تقارير ١٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢). وبالتالي، زادت مدفوعات خدمة الدين (أصل الدين والفائدة) خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى ٢٦.٣ مليار دولار ارتفاعاً من ١٥.٩ مليارات دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. ولا تزال خدمة الدين الخارجي كبيرة إلى حد ما، إذ إن الالتزامات التي تؤكد سدادها في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تبلغ ٤٢.٢ مليار دولار^{٣٧}. ومن الممكن أن يغطي التمويل من كل من صندوق النقد الدولي (بموجب تسهيل الصندوق الممدد)، والتمويل الأجنبي المصاحب من المؤسسات متعددة الأطراف، وتعهدات الاستثمارات الأجنبية الفعلية، بالإضافة إلى ودائع دول مجلس التعاون الخليجي التزامات الدين الخارجي للبلاد. وعلى المدى المتوسط، يعد استمرار ضبط أوضاع المالية العامة عاملاً بالغ الأهمية للمساعدة في الحد من احتياجات التمويل الخارجي وأعباء مدفوعات الديون وخدمتها، فضلاً عن توفير الحيز المالي اللازم لزيادة الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) والاستثمارات العامة المنتجة.

سوف تنعكس حزمة الإجراءات الاجتماعية (بالإضافة إلى تطورات أخرى) على موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣. فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (إلى ٦.٢٪ من ٧.١٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١). وسينعكس الجزء الأكبر من حزمة الإجراءات الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة (بقيمة ١٣٠ مليار جنيه أو ١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣) للمساعدة على تخفيف الأثر الاجتماعي لارتفاع الأسعار المحلية في موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يتسبب ارتفاع الأجور والمعاشات التقاعدية ودعم المواد الغذائية بالإضافة إلى مدفوعات الفائدة في تباطؤ إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، مع وفورات جزئية ناتجة بفضل صافي التدفقات المالية المتضمنة بين الخزانة العامة والهيئة المصرية العامة للبتترول (بسبب الزيادات المحتملة في أسعار التجزئة للوقود، وأيضاً زيادة الإيرادات المتحققة من الأنشطة المرتبطة بصناعات استخراج الغاز).

بعد ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١-٢٣، من المتوقع استئناف المسار النزولي على المدى المتوسط مع مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة. وقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى

^{٣٥} تعكس البيانات المتعلقة بجداول السداد التي نشرها البنك المركزي المصري إجمالي الدين الخارجي الذي يشمل الديون الخارجية الحكومية وغير الحكومية.

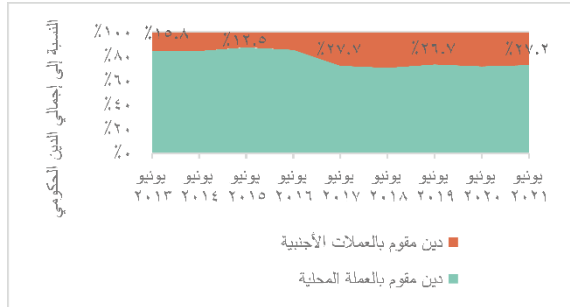
^{٣٦} ارتفعت نسبة "خدمة الدين الخارجي" إلى "صادرات السلع والخدمات" إلى ٣٤.٧٪ و ٣٣.٣٪ في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ والربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ على التوالي، مقابل ٢٢.٨٪ في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. وعلى الجانب الإيجابي، فقد انخفضت مقارنة بنسبة ٦٢.٨٪ التي سُجلت خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (وفقاً للنشرات الإحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي المصري).

^{٣٧} استناداً إلى ما ورد في تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي المصري، السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ المجلد رقم ٧٨. ويشمل ذلك ٢٦.٦ مليار دولار من التزامات خدمة الديون قصيرة الأجل وفقاً لتاريخ الاستحقاق الأصلي، بالإضافة إلى ١٥.٦ مليار دولار من التزامات خدمة الديون طويلة الأجل التي تستحق خلال عام واحد.

٨٨.٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢ (من ٨٧.٩٪ في العام السابق). ومن المتوقع أن تستعيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ديناميكيات الديون المواتية، حيث من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أسعار الفائدة الحقيقية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وعلى الرغم من ذلك، فمن المتوقع أن تؤدي تأثيرات تقييم سعر الصرف وأيضاً المعاملات خارج الموازنة التي تؤدي إلى تراكم مزيد من الديون (كما ورد في السنوات السابقة في الجدول ١-٣) إلى ارتفاع نسبة الديون. ومن المتوقع زيادة وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مما يضع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مسار نزولي مستدام.

وقد حققت إصلاحات إدارة الديون الحكومية تحسينات جوهرية في ملف الدين، إلا أن هيكل آجال الاستحقاق وتكوين العملات لا يزالان يشكلان تحديات. وتعمل مصر تدريجياً على تنويع مصادر التمويل من خلال استخدام أدوات مستحدثة وفتح أسواق جديدة (مثل السندات الخضراء وسندات الساموراي). ونجحت ممارسات إدارة الديون على نحو أفضل في إطالة متوسط أجل استحقاق ديون قطاع الموازنة إلى ٣.١ سنوات في يونيو ٢٠٢٢ (من ٢.٨ سنة في يونيو ٢٠١٨، و ٢.١ سنة في يونيو ٢٠١٦، وأجل استحقاق أقصر يبلغ ١.٣ سنة في ٢٠١٣). ومع ذلك، يظل الجزء المحلي من الدين الحكومي قصير الأجل في الغالب^{٣٨}. وينطوي هذا الأمر على مخاطر تتعلق بأسعار الفائدة وتمديد آجال سداد الديون. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في الجزء المقوم بالعملة الأجنبية (٢٧٪ من الديون الحكومية - الشكل ١-٢٧) تنطوي على مخاطر تتعلق بأسعار الصرف.

الشكل ١-٢٧. إجمالي الدين الحكومي (حسب العملة)



المصدر: تقديرات البنك الدولي استناداً إلى وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

إن استعادة المسار النزولي لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ستتطلب في المستقبل إصلاحات متزامنة على عدة جبهات: (١) مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على نحو يجمع بين ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات؛ (٢) الشفافية بشأن المالية العامة وحجم الدين لدعم الخطوات الاستباقية لتحسين رصد متطلبات التمويل للقطاع العام والإبلاغ عن هذه الاحتياجات واحتوائها (خارج نطاق الحكومة المركزية)؛ (٣) تحقيق النمو للمساعدة في ضمان ديناميكيات الدين المواتية؛ (٤) إصلاحات هيكلية أوسع نطاقاً يمكن أن تحسن مستوى حوكمة القطاع العام و تحدد من القيود على المالية العامة.

^{٣٨} في الواقع، أُصدر أكثر من نصف سندات الديون القابلة للتداول بحيث تكون قصيرة الأجل (أي أن أجل استحقاقها يصل إلى عام واحد) في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الجدول ١-٤. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
المتوقع	المتوقع	الفعلي المبدئي	الفعلي	الفعلي	الفعلي
القطاع الحقيقي والأسعار					
١١,١٩٤.٤	٩,٥٦٧.٩	٧,٨٤٢.٥	٦,٦٦٣.١	٦,١٥٢.٦	٥,٥٩٦.٠
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (الأسعار الحالية بالمليار جنيه)					
٤.٨	٤.٥	٦.٦	٣.٣	٣.٦	٥.٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة)					
١١.٦	١٦.٧	١٠.٤	٤.٨	٦.٢	١٣.٦
نمو مكتمل الناتج المحلي الإجمالي					
١٠٧.٢	١٠٥.٣	١٠٣.٤	١٠٢.١	١٠٠.٦	٩٨.٩
عدد السكان (بالمليون)					
٧.٠	٧.٢	٧.٢	٧.٣	٩.٦	٧.٥
معدل البطالة (الربع الأخير من السنة المالية)					
١٠.٨	١٦.٧	٨.٥	٤.٥	٥.٧	١٣.٩
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (في المناطق الحضرية، متوسط الفترة)					
غير متاح	غير متاح	٤,٦١٠.٧	٤,١٦١.٠	٣,٨١٥.١	٣,٢٢٢.٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية للدولار)					
المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)					
١٦.١	١٦.٣	١٦.٩	١٦.٦	١٥.٩	١٦.٨
إجمالي الإيرادات					
١٢.٣	١٢.١	١٢.٦	١٢.٥	١٢.٠	١٣.٢
إجمالي الإيرادات الضريبية					
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.٠
المنح					
٣.٨	٤.٢	٤.٢	٤.١	٣.٧	٣.٦
الإيرادات الأخرى غير الضريبية					
٢٢.٢	٢٢.٦	٢٣.١	٢٣.٧	٢٣.٣	٢٤.٥
إجمالي المصروفات (باستبعاد صافي حيازات الأصول المالية)					
١٨.٢	١٨.٦	١٩.٠	٢٠.٠	٢٠.٢	٢١.٩
النفقات الجارية					
٤.٠	٤.٠	٤.١	٣.٧	٣.١	٢.٦
النفقات الرأسمالية					
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.٠
صافي حيازات الأصول المالية					
٦.١-	٦.٣-	٦.٢-	٧.١-	٧.٥-	٧.٧-
الميزان الكلي للموازنة العامة					
٢.١	١.٥	١.٣	١.٤	١.٧	١.٨
الميزان الأولي					
٦٥.٧	٦٨.٢	٦٨.٨	٦٨.٩	٦٤.٨	٦٨.٩
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة					
٨٨.٥	٩٣.٢	٨٨.٣	٨٧.٩	٨٢.٨	٨٥.٨
إجمالي الدين العام للموازنة العامة (محلي + خارجي)					
القطاع الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٩.٠-	٩.٢-	٩.١-	٩.٩-	٩.٥-	١١.٩-
الميزان التجاري					
٢.٩-	٣.٠-	٣.٥-	٤.٣-	٢.٩-	٣.٤-
رصيد حساب المعاملات الجارية					
٢.٤	٢.٤	١.٩	١.٢	١.٩	٢.٦
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر					
٥.٤	٥.٦	٢.٥	٥.٥	١.٤	٣.٤
رصيد الحساب الرأسمالي والحساب المالي (عدا السهو والخطأ)					
٠.٧	٠.٩	٢.٢-	٠.٤	٢.٢-	٠.٠
الميزان الكلي للمدفوعات					
٣٩.١	٣٦.٦	٣٣.٤	٤٠.٦	٣٨.٢	٤٤.٥
صافي احتياطي النقد الأجنبي (نهاية الفترة، مليار دولار)					
٤٢.١	٤٧.٣	٣٧.٢	٣٢.٣	٣٢.٣	٣٢.٣
الدين الخارجي					
٢٢.٨	٢٥.٠	١٩.٥	١٩.٠	١٨.٠	١٦.٩
الدين الحكومي الخارجي (الذي تقوم بخدمته وزارة المالية)					
القطاع النقدي					
١٨.٠	٢٣.٠	٢٣.٤	١٨.٠	١٧.٥	١١.٨
معدل النمو السنوي في السيولة المحلية (M٢)					
١٨.٠	٢٣.٠	٢٤.٣	٢٠.٥	١٩.٥	١٢.٤
معدل النمو السنوي في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص					
٧.٢	٦.٣	١٥.٨	١٦.٠	١٣.٨	١.٥-
معدل النمو الحقيقي السنوي في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص					

المصدر: تستند البيانات التاريخية (حتى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١) إلى بيانات رسمية من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية والبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتعكس السنوات المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ توقعات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: يُعبر عن هذه النسب إلى الناتج المحلي الإجمالي باستخدام سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الجديدة التي نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، قد تختلف النسب المالية اختلافا طفيفا عن الأرقام التي أعلنتها مؤخرا وزارة المالية.

الفصل الثاني. إصلاح قطاع التعليم



Image source: Globe on book school accessories desk/Shutterstock.com

التعليم هو إحدى الركائز الأساسية لرأس المال البشري، ويُعد الاستثمار في توفير خدمات تعليمية أعلى جودة وأكثر شمولاً من المتطلبات الأساسية لغد أفضل. وينص دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ على إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها لمدة ١٢ عاماً، وعلى تخصيص حد أدنى من الإنفاق على التعليم لدعم تحقيق هذا الهدف^{٣٩}. في سبتمبر ٢٠١٨، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج واسع لإصلاح التعليم يهدف إلى الابتعاد بنظام التعليم عن التركيز التقليدي على الحفظ والتلقين والتحول إلى اكتساب المهارات رفيعة المستوى للتفكير النقدي والإبداع والتواصل، والمهارات الرقمية. أجندة الإصلاح، المعروفة أيضاً باسم **EDU ٢.٠**، تعزز أسس التعلم بدءاً من الصفوف المبكرة، وتقدم منهجاً حديثاً مدفوعاً بموارد تعلم بديلة، لتلفزيونية ورقمية، وتعتمد نظاماً جديداً لتقييم الطلاب. وعلى الرغم من هذا التحول المهم، لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها ما يتعلق بجودة التعلّم المقدم والتمويل الذي يتم تعبئته^{٤٠}.

تمتلك مصر أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يُقيد بالتعليم الأساسي ٢٥ مليون طالب. ويوجد أكثر من نصف عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية، و٢٣٪ في المرحلة الإعدادية، مما يعكس تقريباً صافي معدل القيد العام^{٤١} في هذه الفئة العمرية (الشكل ٢-١). في الوقت نفسه، لا يلتحق عدد كبير من الأطفال بالتعليم الثانوي، ويُعد صافي معدل القيد بمرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية (رياض الأطفال)، الذي يبلغ ٢١٪، من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي، ٢٠٢١). يقدم القطاع العام الخدمة التعليمية لنحو ٩٠٪ من الطلاب المقيدين، إلا أن هذه النسبة تنخفض في التعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال) ومرحلة التعليم الثانوي حيث يزداد دور المدارس الخاصة بشكل سريع في تقديم خدمات التعليم (الشكل ٢-٢). يعمل في قطاع التعليم أكثر من مليون معلم، في حين يبلغ عدد الإداريين^{٤٢} ٥٠٠ ألف موظف.

^{٣٩} ينص الدستور على حد أدنى من الإنفاق يبلغ ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الأساسي، و٢٪ للتعليم العالي.

^{٤٠} يستند هذا الجزء موضع التركيز إلى تقرير البنك الدولي المعنون "مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر"، الصادر في سبتمبر ٢٠٢٢.

^{٤١} صافي معدل القيد هو إجمالي عدد الطلاب المسجلين، الذي يُعبر عنه في شكل نسبة مئوية من إجمالي عدد الأطفال في الشريحة العمرية المحددة.

^{٤٢} من بينهم العاملون في إدارة المدارس والمشرفون وطواقم الصيانة.

على الرغم من التحسن في التقييمات الدولية التي ترصد مستوى جودة التعليم، لا تزال نواتج التعلّم أقل بكثير من احتياجات الدولة، مما يعكس التحديات التي تواجه نظام التعليم. ويشير تقرير فقر التعلّم إلى أن ٧٠٪ من الطلاب لا يستطيعون في سن العاشرة قراءة وفهم نص مناسب لأعمارهم (البنك الدولي، ٢٠١٩). بالإضافة إلى ذلك، تحتل مصر الشريحة العشرية الدنيا من البلدان على مقياس درجات دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام ٢٠١٩: (<https://timss2019.org/reports/wp-content/themes/timssandpirls/download-center/TIMSS-2019-Highlights.pdf>). ويصل إلى "الحد الأدنى" لهذا المعيار طالباً واحداً تقريباً من كل اثنين من الطلاب، في حين يصل ربع عدد الطلاب تقريباً إلى المستوى المتوسط. وعلى الرغم من ذلك، توجد زيادة بمقدار ٧ نقاط مئوية في عدد من تمكّنوا من الوصول إلى الحد الأدنى للمعيار في كل من الرياضيات والعلوم للصف الثاني الإعدادي، مقارنة بما سُجل في تقييم عام ٢٠١٥. وتحقق تحسن مماثل في الوصول إلى المعيار المتوسط.

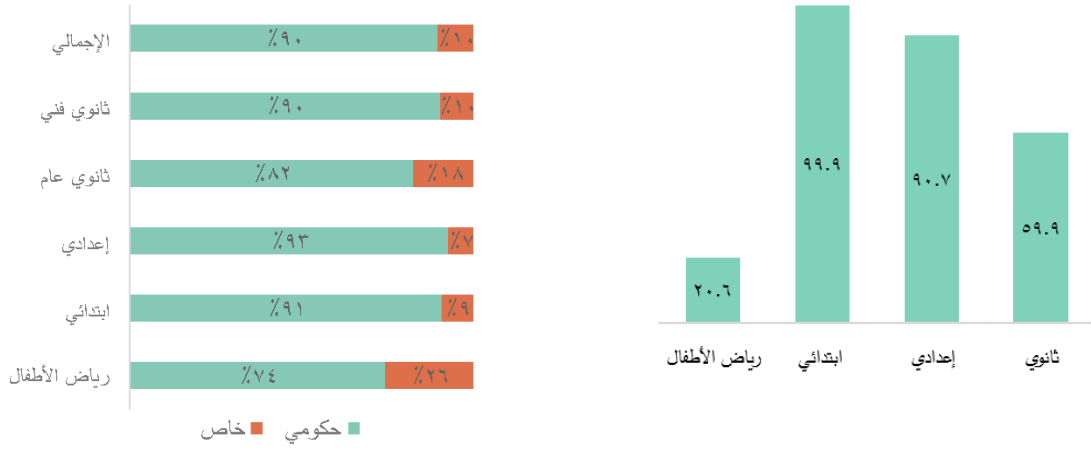
وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ أجندة إصلاح التعليم (٢٠٠٠ EDU). يستهدف هذا الإصلاح ٢٥ مليون طالب و١.٣ مليون معلم والعاملين من غير المعلمين و٥٠ ألف مدرسة حكومية (تشكل ٩٠٪ من عدد المدارس الحكومية). وتشمل المعالم الرئيسية لهذا الإصلاح ما يلي: (أ) تطبيق المناهج الجديدة، وتوفير التدريب اللازم لمعلمي رياض الأطفال والصفوف من الأول إلى الرابع الابتدائي (يجري تطبيقها للصف الخامس الابتدائي في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣)؛ (ب) إجراء دراسة تشخيصية لأوضاع رياض الأطفال لتحديد نقاط القوة والفرص المتاحة لتعزيز تطبيق ممارسات التدريس في رياض الأطفال داخل الفصول؛ (ج) تطوير موارد تعلّم رقمية وتلفزيونية للصفوف من الرابع الابتدائي إلى الثالث الثانوي؛ (د) وضع إطار وطني للتقييم للصف الرابع الابتدائي الذي استرشدت به الإدارة الأساسية في ديسمبر ٢٠٢١؛ (هـ) تصميم امتحانات التعليم الثانوي وإجرائها للصفوف من الأول إلى الثالث الثانوي مع التركيز على مهارات التفكير رفيعة المستوى.

لاستكمال التقدم المحرز، يمكن للحكومة المصرية إطلاق العنان لإمكانات هائلة من خلال مواجهة التحديات الموجودة منذ فترة طويلة، لا سيما بسبب النقص في عدد المعلمين والفصول في المدارس الابتدائية الحكومية. وتشير تقديرات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى وجود نقص في عدد المعلمين يتجاوز ٣٢٠ ألف معلم. ويُعزى هذا النقص إلى وقف التعيينات منذ مدة طويلة خلال فترة شهدت المرحلة الابتدائية فيها زيادة مستمرة في عدد الطلاب. وبالمثل، لا تواكب عملية بناء الفصول الطلب على التعليم. ولمواجهة هذا النقص قبل بدء العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢، لجأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى الاستعانة بمعلمين بعقود مؤقتة وتوزيع الطلاب على فترات دراسية متعددة على مدار اليوم. وفي الآونة الأخيرة في عام ٢٠٢٢، قررت الحكومة السماح بتوظيف ٣٠ ألف معلم سنوياً - بعدد إجمالي يبلغ ١٥٠ ألف معلم على مدى ٥ سنوات - مع إعطاء الأولوية للصفوف الأولى من التعليم. ومن غير الواضح ما إذا كانوا سيعملون معلمين بعقود/مؤقتين، أو موظفين.^{٤٣}

^{٤٣} الأثر الذي يحدثه المعلمون الذين يعملون بدوام جزئي على نواتج التعلّم غير معروف. إلا أن الأبحاث الحديثة تقدم آراءً قيمة بشأن الخطر العام المتمثل في حدوث حالة من الإنهاك في الأنظمة التي تستعين بهؤلاء المعلمين (سيبت، وكرويزفيلد ٢٠٢١). وتشير دراسات أخرى إلى التمييز الذي يعاني منه هؤلاء المعلمون، الذين غالباً ما يجدون أنفسهم رهينة لحلقة مفرغة من العقود دون وجود مسار واضح لتغيير الوضع (لي ٢٠١٤، وكاو-باريي، وتيغر، وفولكوف ٢٠١٩).

الشكل ٢-١. صافي معدل القيد بالمدارس حسب مستوى التعليم، ٢٠٢١

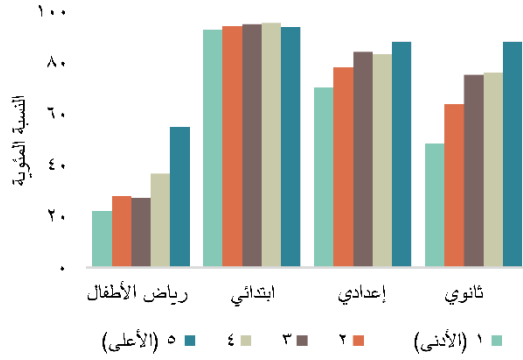
الشكل ٢-٢. معدل القيد بالمدارس الحكومية مقابل الخاصة، ٢٠٢١



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مركز معلومات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم قبل الابتدائي والتعليم الثانوي

الشكل ٢-٣. صافي معدل القيد حسب المرحلة التعليمية والوضع الاجتماعي والاقتصادي



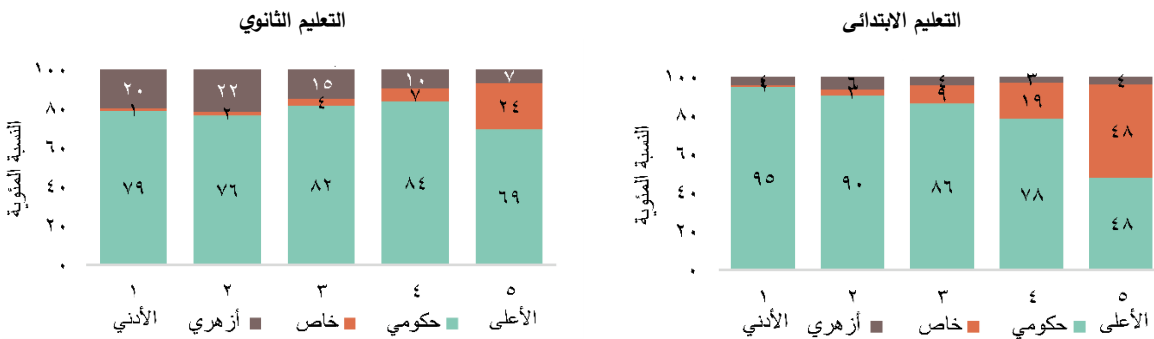
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر لعام ٢٠١٨

يبلغ معدل قيد الأطفال من الأسر الأكثر ثراءً بكل من مرحلتي رياض الأطفال والثانوية ضعف معدل التحاق نظرائهم من الأسر الأشد فقراً.^{٤٤} ومن المعروف أن مرحلة رياض الأطفال غير إلزامية في مصر، ونتيجة لذلك، لا يتجاوز معدل التحاق الأطفال من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى ٢٢٪، مقارنة بنسبة ٥٥٪ للأطفال من الأسر ذات الوضع الأعلى. وهذا على النقيض مما يحدث في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث يلتحق بها الأطفال من جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية^{٤٥} بمستويات شبه عامة. ويتجلى الانخفاض في معدلات الالتحاق على نحو صارخ مرة أخرى في المرحلة الثانوية؛ حيث يستمر طفل واحد من كل طفلين من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى في التعليم، مقارنة بما يقرب من ٩٠٪ من الأطفال المنتمين للأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى (الشكل ٢-٣).

^{٤٤} يستخدم هذا القسم بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر، (HIECS ٢٠١٨) الذي يجمع بيانات تشمل المناطق الجغرافية، وتكوين الأسرة، وديناميكيات القيد بالدراسة، ونفقات مصنفة للأسرة لعينة تتألف من ٢٦ ألف أسرة. ولسد بعض الفجوات، يشير هذا القسم أيضاً إلى التحليلات المستقاة من المسح التتبعي لسوق العمل المصري (ELMPS ٢٠١٨) في إصداره الرابع حالياً، لإنتاج بيانات يتم جمعها على فترات ممتدة، تشمل أكثر من ١٥ ألف أسرة و٦١ ألف فرد.
^{٤٥} يتم التعبير عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تقسيم الأسر إلى شرائح خمسية حسب إجمالي الإنفاق (الوضع الاجتماعي والاقتصادي ١ إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي ٥). وخلال هذا التحليل، ينبغي فهم الإشارة إلى الفئات الأعلى دخلاً في سياق لا يحتمل أن ترصد فيه المسوحات الأسرية أعلى الشرائح الخمسية في توزيع الدخل. لذلك، ينبغي بالأحرى اعتبار هذه الفئة تمثل الطبقة المتوسطة أو الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة.

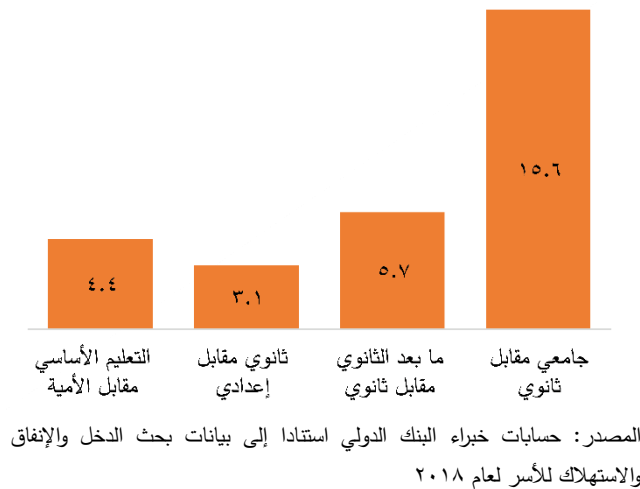
وتتفادى الأسر الأغنى الفصول المكتظة في المرحلة الابتدائية، وذلك بقيد أطفالها بالمدارس الخاصة، وإنفاق أكثر بكثير على الدروس الخصوصية. وكذلك الحال بالنسبة للأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى التي يلتحق نصف أطفالها بالمدارس الخاصة تفادياً للقيد بالمدارس التي تعاني من نقص الموارد في المرحلة الابتدائية، مقارنة بما لا يزيد عن ١٪ من الأطفال من الأسر في الفئة الأشد فقراً من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي (الشكل ٢-٤). أما في المرحلة الثانوية، فإن مسار التعليم الأزهري يضطلع بدور أكثر بروزاً للأطفال من الأسر الأشد فقراً الذين يبلغ معدل قيدهم بالتعليم الابتدائي الأزهري خمسة أضعاف معدل القيد بالتعليم الابتدائي الحكومي. وبينما يستمر الأطفال من الأسر الأغنى ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى في التعليم الخاص، ينخفض معدل التحاقهم بالتعليم الخاص في المرحلة الثانوية بنحو النصف ليبلغ ٢٤٪. ومن المحتمل أن تكون قلة ازدحام الفصول وتوافر المزيد من موارد عملية التدريس في نظام التعليم الحكومي بسبب انخفاض معدلات القيد بالمرحلة الثانوية دافعاً رئيسياً لهذا التحوّل. وتزيد الموارد المخصصة للدروس الخصوصية بشكل خطي مع تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حيث ينفق الأطفال من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى أكثر من نظرائهم من الفئة الأعلى التي تليها بنسبة ٤٥٪، ونحو خمسة أضعاف ما ينفقه الأطفال من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى.

الشكل ٢-٤. معدل القيد حسب نوع مقدم الخدمة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ٢٠١٨



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر لعام ٢٠١٨

الشكل ٢-٥. عوائد سوق العمل حسب مستوى التعليم (%)



من المحتمل أن تؤدي تكلفة الفرصة البديلة للدخل الضائع وانخفاض عوائد التعليم في سوق العمل إلى تسرب الأطفال من الأسر الأفقر من التعليم قبل المرحلة الثانوية. وتشير نسبة مجمعة تبلغ ٨٣٪ من الأطفال من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى إلى عدم اهتمام هذه الفئة بالتعليم أو إلى الضرورة المالية بوصفهما سببين رئيسيين للتسرب من التعليم. وأحد أسباب ذلك هو أن عوائد التعليم في سوق العمل (في شكل دخل) تكون محدودة قبل الحصول على شهادة "جامعية". كما أن نسبة العوائد التي يحققها من يتمكنون من إتمام مرحلة التعليم الثانوي لا تزيد عما يحققه من تسربوا من التعليم بعد إتمام المرحلة الإعدادية عن ٣.١٪. وبالمثل، فإن العوائد الحدية التي تتحقق نتيجة الحصول على شهادة من أحد المعاهد العليا منخفضة، لكنها ترتفع إلى ١٥.٦٪ عند الحصول على شهادة جامعية (الشكل ٢-٥). وعلى نحو ما أوضحت حسابات صافي معدل القيد سابقاً، من المحتمل أن يحقق الأطفال من الأسر ذات الحالة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى استفادة من هذا الأمر أكبر بكثير مما يحققه غيرهم.

انخفاض الإنفاق العام على التعليم ومفارقة الرواتب

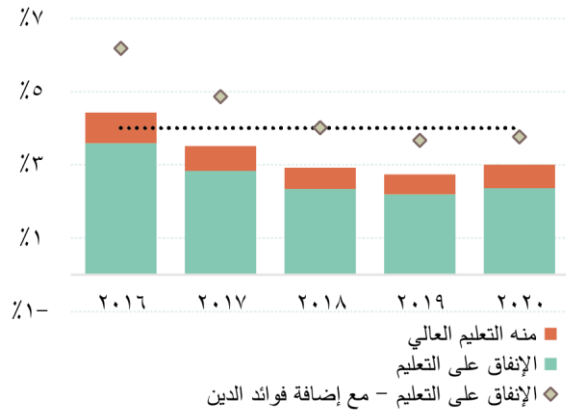
يُعد الإنفاق على التعليم منخفضاً، ولم تكن الزيادات في الموازنة كافية لتترجم إلى إنفاق حقيقي أكبر، لا سيما في ضوء زيادة عدد الطلاب. ويتضح هذا الأمر عند مقارنته بالاحتياجات المتزايدة ومستويات الإنفاق في البلدان النظيرة، على الرغم من تطلعات البلاد على النحو الوارد في الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالتعليم. انخفض الإنفاق الحقيقي على التعليم تدريجياً على مر السنوات، والمخصصات المالية ضعيفة الاستجابة للنمو السكاني. فقد انخفض الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٨٪ (المعدل الأعلى) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١.٧٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠^{٤٦} ويتجلى الانخفاض في الإنفاق على التعليم أيضاً من خلال انخفاض الإنفاق الحقيقي على التعليم عند حسابه باستخدام الأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، ففي حين زاد الإنفاق الاسمي بمتوسط سنوي قدره ١١٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، انخفض الإنفاق الحقيقي بمتوسط سنوي قدره ٣٪ خلال الفترة نفسها. وفي عام ٢٠٢٠، كان الإنفاق على التعليم أقل بما يتراوح بين ١ و ٣ نقاط مئوية من مجمل المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان عالية الأداء. ويستمر هذا الانخفاض عند مقارنته بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أخذت هذه الفجوة في الاتساع على مر السنين، مع انخفاض الإنفاق الحقيقي (الشكل ٢-٦).

تستنزف رواتب الموظفين الإجمالية غالبية الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم، وإن كانت منخفضة وغير كافية على المستوى الفردي. في السنة المالية ٢٠٢١، تُعد الرواتب والأجور، التي تشمل رواتب المعلمين والإنفاق على الإداريين، أكبر بنود الإنفاق في موازنة قطاع التعليم (٩٢٪). ومن بين النسبة المتبقية البالغة ٨٪، تُخصص ٦٪ للنفقات المتكررة لغير العاملين، التي تمثل السلع والخدمات أكبر نسبة منها (٥.٦٪)، في حين تشكل المنح والمزايا الاجتماعية ٠.١٪. وتُخصص نحو ٢٪ من الموازنة للإنفاق الرأسمالي، الذي تديره الهيئة العامة للأبنية التعليمية وتتولى تنفيذه. كما أن نسبة الإنفاق على رواتب العاملين في قطاع التعليم في مصر أعلى بمقدار ٢٢ نقطة مئوية من المتوسط في أفضل ١٠ بلدان أداءً في دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم في مادة الرياضيات في الصف الثاني الإعدادي، وأعلى بمقدار ١٠ نقاط مئوية من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي، ٢٠٢٢، مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر). وتوجد سمة مشتركة في البلدان عالية الأداء تتمثل في أن الإنفاق على رواتب العاملين لا يؤدي إلى مزاحمة عمليات الإنفاق الأخرى على التعليم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٠٢١).

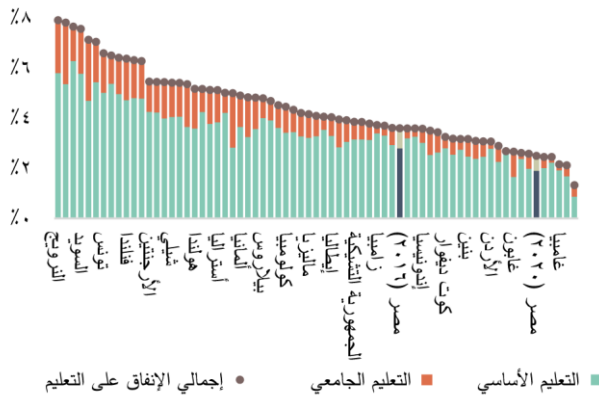
ولا تُعد النسبة الكبيرة التي تمثلها رواتب العاملين في موازنة قطاع التعليم نتيجة لارتفاع رواتب المعلمين، بل هي انعكاس لعدم كفاية الإنفاق العام (الشكل ٢-٧). على سبيل المثال، تُظهر المقارنات الدولية أن رواتب المعلمين كمضاعف لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ١.١، وهي أقل من مثيلاتها في البلدان النظيرة مثل تركيا (١.٥) والأردن (٢.٥). ولطالما شكّل تدني الرواتب تحدياً أمام اجتذاب المهارات المناسبة والإبقاء عليها، مما يؤثر أيضاً على الحافز للعمل أو يدفع الكثيرين إلى العمل في الدروس الخصوصية كعمل إضافي. بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح أدناه، يشير ارتفاع نسب الطلاب إلى المعلمين إلى أن أعداد المعلمين ليست زائدة عن الحد.

^{٤٦} التصنيف الوظيفي للإنفاق على التعليم على النحو الوارد في الموازنة العامة للدولة ليس شاملاً، فهو يستثني بعض بنود الإنفاق على قطاع التعليم بسبب تبعيتها المؤسسية. وعلى هذا النحو، تنشر وزارة المالية تعريفاً أوسع للإنفاق على التعليم. ولكن هذا يشمل أيضاً بنوداً أخرى لا تتماشى مع الممارسات العالمية (مثل إضافة نصيب قطاع التعليم من مدفوعات الفائدة - محسوب بما يبلغ ١٤.٦٪ من إجمالي مدفوعات الفائدة على أساس نسبة قطاع التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق من الموازنة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١). بغض النظر عن الطرق المحاسبية المختلفة المتبعة، لا جدال في أن الزيادات الاسمية/النقدية في مخصصات الإنفاق للقطاعات ذات الأولوية (مثل قطاع التعليم) لم تتحول إلى إنفاق حقيقي أكبر.

الشكل ٢-٦. الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)



الشكل ٢-٧. مقارنة الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي، أحدث سنة متاحة)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات وزارة المالية؛ وإحصاءات التعليم بالبنك الدولي.

تفاوت توزيع الموارد بين مختلف مراحل التعليم والمحافظة، واتساع الفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة

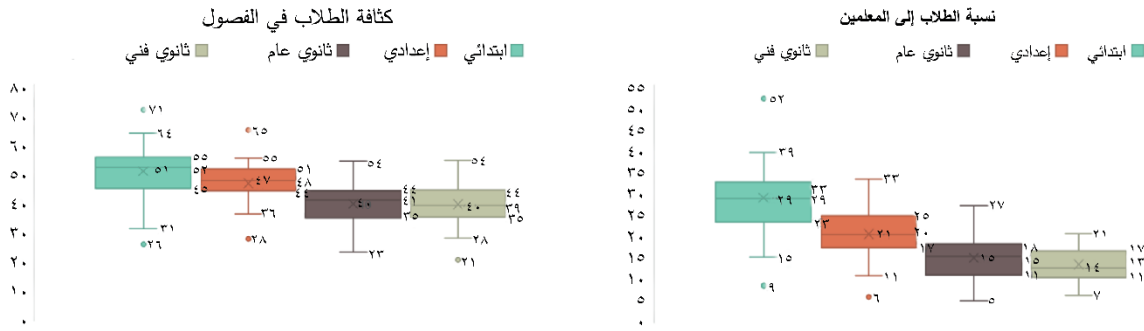
تختلف نسب الطلاب إلى المعلمين ونسب كثافة الطلاب في الفصول على مستوى المحافظات اختلافاً كبيراً بين المراحل التعليمية، وخاصة عند مقارنة المرحلتين الابتدائية والثانوية. فبينما يبلغ متوسط نسبة الطلاب إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية^{٤٧} ٢٩، فإنه ينخفض إلى ١٥ في مرحلة الثانوية العامة. كما أن التفاوت بين المحافظات أكبر بكثير في المرحلة الابتدائية، حيث يمكن أن تبلغ النسبة ٥٢ في المرحلة الابتدائية مقابل ٢٧ في مرحلة الثانوية العامة (الشكل ٢-٨). وتتبع نسبة كثافة الطلاب في الفصول نمطاً مشابهاً، وإن كان مع اختلافات أقل قليلاً على مستوى مراحل التعليم.^{٤٨} ويبلغ متوسط كثافة الطلاب في الفصول في المرحلة الابتدائية ٥١، وينخفض إلى ٤٠ في المرحلة الثانوية، في حين تبلغ أقصى نسبة ٧١ في المرحلة الابتدائية مقابل ٥٤ في المرحلة الثانوية.

الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص آخذة أيضاً في الاتساع. فعلى مدار فترة السنوات الخمس بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، زادت نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية الحكومية بمقدار ٢١٪، في حين انخفضت (تحسنت) تلك النسبة في المدارس الخاصة بمقدار ٧٪. ويتكرر هذا النمط في نسب كثافة الطلاب في الفصول، مع ملاحظة أنه بينما كانت نسب الطلاب إلى المعلمين متشابهة في المدارس الحكومية والخاصة في عام ٢٠١٧، كانت نسبة كثافة الطلاب في الفصول في المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية أعلى بالفعل بمقدار ٤٤٪ من النسبة في المدارس الخاصة. وخلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، سجلت نسبة كثافة الطلاب في الفصول في المرحلة الابتدائية في المدارس الخاصة انخفاضاً طفيفاً بمقدار ٢٪ لتبلغ ٣٢، في حين زادت النسبة في المدارس الحكومية بمقدار ١٥٪ لتصل إلى ٥٦. وهذا يعني أن الفجوة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة تخطت ٧٠٪ في عام ٢٠٢١.

^{٤٧} نسبة الطلاب إلى المعلمين هي حاصل قسمة إجمالي عدد الطلاب المسجلين على إجمالي عدد المعلمين، حسب المحافظة والمرحلة التعليمية.

^{٤٨} كثافة الطلاب في الفصول هي حاصل قسمة إجمالي عدد الطلاب على إجمالي عدد الفصول الدراسية الصالحة للاستخدام، حسب المحافظة والمرحلة التعليمية.

الشكل ٢-٨. نسبة الطلاب إلى المعلمين وكثافة الطلاب في الفصول على مستوى المحافظات والمراحل التعليمية، ٢٠٢١



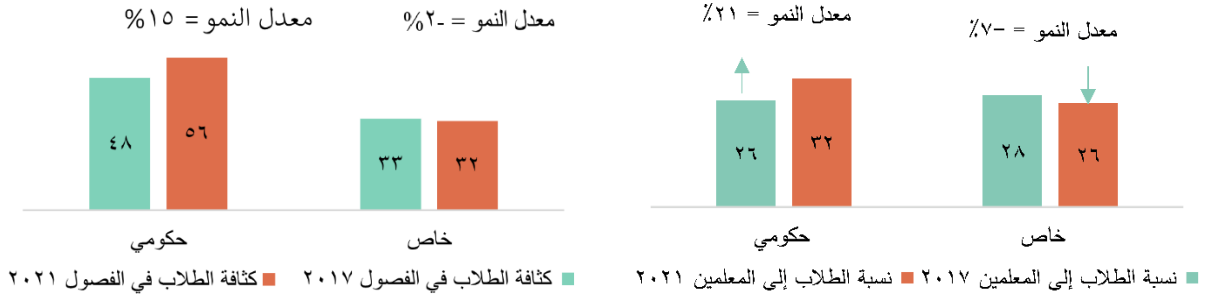
ملاحظة: تعرض المخططات الصندوقية أعلاه ملخصاً من خمسة أرقام لنسب الطلاب إلى المعلمين ونسب كثافة الطلاب في الفصول في مختلف محافظات مصر لمستويات التعليم المختلفة. ويشمل ذلك: الحد الأقصى (أعلى نقطة بيانات باستبعاد القيم المتطرفة)، والحد الأدنى (أدنى نقطة بيانات باستثناء القيم المتطرفة)، والرابع الأول (ممثلاً بالحد الأدنى لكل صندوق ويحدد النقطة التي يقع أُنحائها ٢٥٪ من البيانات)، والرابع الثاني/الوسيط (الخط الذي يمر عبر كل صندوق ويحدد النقطة التي يقع أعلاها/أُنحائها ٥٠٪ من البيانات)، والرابع الثالث (ممثلاً بالحدود العليا لكل صندوق، ويحدد النقطة التي يقع أعلاها ٢٥٪ من البيانات). وفي الوقت نفسه، يتم رسم القيم المتطرفة كنقاط فردية ويعرض الوسط الحسابي من قبل الرمز "x". المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مركز معلومات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

من المرجح أن يزداد النقص في عدد المعلمين والفصول في المدارس الابتدائية الحكومية ما لم تُتخذ إجراءات تصحيحية عاجلة. وتوجد ثلاثة سيناريوهات مطروحة للدراسة في ظل الافتراض المتحفظ بأن متوسط معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١ سيستمر حتى عام ٢٠٢٦:

١. "عدم اتخاذ أي إجراء": تستمر الزيادة في عدد الفصول والمعلمين بالمعدل الذي كان سائداً في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، ولا يُضاف سوى ١٠ آلاف فصل بحلول عام ٢٠٢٦، وترتفع نسبة كثافة الطلاب في الفصول إلى ٦٥ من خط الأساس البالغ ٥٦.
٢. "إبقاء الوضع على ما هو عليه": الحفاظ على نسبة الطلاب إلى المعلمين ونسبة كثافة الطلاب في الفصول في عام ٢٠٢٦ عند مستويات عام ٢٠٢١، وبناء ٥٠ ألف فصل للحفاظ على نسبة كثافة الطلاب في الفصول على المستوى الوطني عند ٥٦.
٣. "الإصلاح المستهدف": تستهدف الحكومة المصرية تحقيق خفض يبلغ ٢٠٪ في نسبة الطلاب إلى المعلمين ونسبة كثافة الطلاب في الفصول بحلول عام ٢٠٢٦، وإضافة ١١٧ ألف فصل على مدار ٥ سنوات لتخفيف الضغط على الأماكن العامة وتقليل نسبة كثافة الطلاب في الفصول على المستوى الوطني إلى ٤٥.

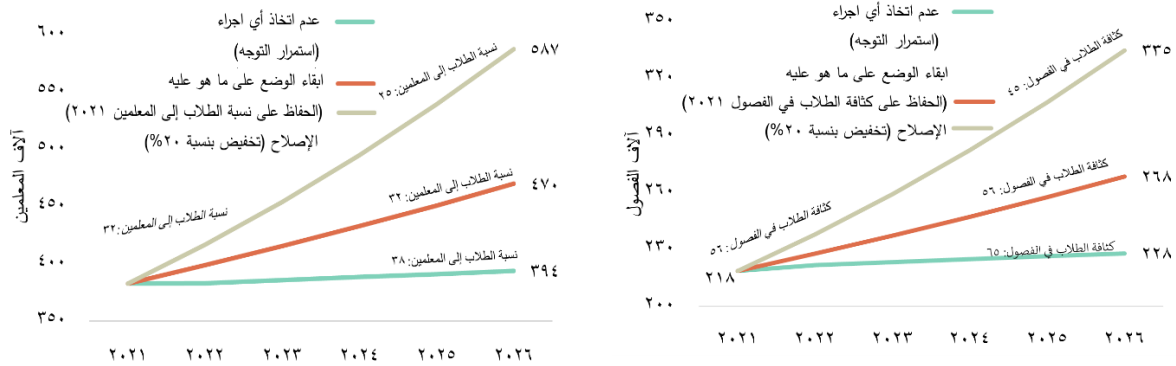
سيتطلب خفض نسبة كثافة الطلاب في الفصول ونسبة الطلاب إلى المعلمين على نحو يقترب من النسب لدى النظراء الدوليين إضافة ١٢٠ ألف فصل دراسي و ٢٠٠ ألف معلم إضافي في السنوات الخمس المقبلة. وتوضح نماذج المحاكاة أن سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء سيضيف ضغطاً متزايداً على الموارد البشرية، ومن المرجح أن يتطلب اللجوء إلى مزيد من الفترات الدراسية والاستعانة بمعلمين بعقود مؤقتة، مع ارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين على المستوى الوطني إلى ٣٨ من خط الأساس البالغ ٣٢. وفي ظل سيناريو الإصلاح المستهدف، يتم سد نحو ثلثي النقص في عدد المعلمين في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الذي يبلغ ٣٠٠ ألف معلم، مما يؤدي إلى خفض نسبة الطلاب إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية على المستوى الوطني إلى ٢٥. وتشير عمليات المحاكاة هذه إلى أن الإجراءات التدريجية التي تُتخذ في الوقت الراهن يمكن أن تخفف من صعوبة مهمة "مواكبة" الزيادة في أعداد الطلاب التي تتطلب استثمارات هائلة. وبالمثل، يشير سيناريو الإصلاح إلى أن إضافة ٢٥ ألف فصل سنوياً على مدار خمس سنوات ستؤدي إلى خفض نسبة كثافة الطلاب في الفصول على المستوى الوطني من ٥٦ إلى ٤٥ (الشكلان ٢-٩ و ٢-١٠).

الشكل ٢-٩. معدل نمو نسبة الطلاب إلى المعلمين وكثافة الطلاب في الفصول في المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية والخاصة، ٢٠١٧-٢٠٢١



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مركز معلومات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

الشكل ٢-١٠. نموذج محاكاة سيناريو الفصول الدراسية والمعلمين، ٢٠٢٢-٢٠٢٦ نماذج محاكاة الفصول



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مركز معلومات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

عملية إعداد الموازنة ليست كفاءة في دعم أهداف التعلم

تعتمد عملية إعداد الموازنة في مصر على المخصصات السابقة، وتستبعد مقاييس التعلم والمدخلات المحددة لتخصيص الأموال. وتتأثر الموازنات السنوية تأثيراً كبيراً بحجم الإنفاق الفعلي على مدار السنوات الثلاث السابقة، مما يؤدي إلى وجود مخصصات تتحدد بصفة أساسية على أساس الأعداد السابقة للعاملين في المديرية التعليمية. ومن ثم، لا تؤخذ عناصر رئيسية، مثل عدد الطلاب ونواتج التعلم والتقدم المحرز في تطبيق إستراتيجيات تعليمية محددة، في الاعتبار على نحو كبير عند تحديد مقدار التمويل الذي تحصل عليه المدارس في نهاية المطاف. وتكمن إحدى العقبات التي تحول دون ذلك في عدم توافر بيانات متكاملة عن الأوضاع المالية وعملية التعلم لاستخدامها في عملية تخطيط الموازنة^{٤٩}. ومن شأن توافر بيانات متكاملة أن يتيح لواضعي السياسات تتبع ما تحقق من نواتج التعلم مقابل المدخلات المالية في المراحل التعليمية على المستوى المحلي، وبالتالي فإنها توفر منصة لتصميم سياسات فعالة وتعزز المساءلة.

^{٤٩} تتضمن عملية إعداد موازنة التعليم العديد من الكيانات الوطنية والمحلية، منها ٣٥ كياناً مدرجاً في الموازنة للتعليم قبل الجامعي، بالإضافة إلى كيان خاص بمسار التعليم الأزهرى. وتنقسم كيانات التعليم قبل الجامعي هذه إلى كيانات فرعية؛ هي الإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، و٢٧ مديرية تعليمية، و٧ هيئات للخدمات التعليمية.

يسهم ضعف استقلالية المدارس الحكومية في تدهور بيئة العملية التعليمية. ففي ظل المركزية الشديدة في عملية إعداد الموازنة وعدم مرونتها، من غير الممكن إعادة تخصيص الموارد لأفضل استخدام / لتلبية الاحتياجات للمدارس كل على حدة. على سبيل المثال، تقع مسؤولية أعمال الصيانة واسعة النطاق على عاتق الهيئة العامة للأبنية التعليمية، لكن مديري المدارس يعانون من بطء الاستجابة لما يقدمونه من طلبات لأعمال الصيانة. وتجدر الإشارة إلى محدودية استقلالية المدارس لأنها تحصل على مخصصات مالية حسب بنود الموازنة، مما يحول دون اتخاذ مديري المدارس قرارات مستقلة بشأن المخصصات.

تؤدي عملية إعداد موازنة منفصلة للإنفاق الرأسمالي مقابل موازنة الإنفاق المتكرر إلى ضعف الاستجابة لزيادة عدد الطلاب واكتظاظ المدارس. وفي حين تُعد عملية إعداد الموازنة للإنفاق الرأسمالي مسؤولية مشتركة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية، قد لا يكون الجدول الزمني لقرارات إعداد موازنة الإنفاق الرأسمالي والآثار اللاحقة فيما يتعلق بالإنفاق المتكرر متسقين على نحو جيد. وتُعد المدارس التي لا يوجد بها معلمون، والفصول المكتظة بالطلاب، والمعامل غير المجهزة بعض الأمثلة على المشكلات الناتجة عن هذا الفصل بين الموازنتين.

إصلاح التعليم من منظور شامل

يمكن أن يكون للتفاعل بين الإصلاحات المختلفة تأثير مضاعف على رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم وفعاليتيه. ومن الممكن أن تستند التدابير المهمة على مستوى السياسات إلى الإصلاحات الجاري تنفيذها في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتوفير مجالات دعم تكميلية. ويمكن أن تهدف هذه التدابير إلى ما يلي:

← **زيادة الموارد للتعليم الابتدائي بطريقة تزيد من مستوى الأداء والعدالة.** تُعد نسب كثافة الطلاب في الفصول ونسب الطلاب إلى المعلمين أعلى بكثير في سنوات المرحلة الابتدائية منها في المراحل الأخرى. ومن ثم، سيكون لتوفير موارد إضافية أكبر الأثر على المراحل الأدنى من التعليم الأساسي. وبالنظر إلى أن صافي معدل القيد يكاد يكون عاماً في سنوات المرحلة الابتدائية، يستفيد الأطفال من الأسر في فئة الدخل الأكثر انخفاضاً استفادة مباشرة من الموارد الإضافية الموجهة للتعليم الحكومي. ومن ثم، يضمنون أيضاً أعلى عائد على العدالة في توزيع الموارد على جميع الطلاب. وسيضمن توجيه موارد إضافية للتدخلات التي ترتقي بأداء المعلمين (بما في ذلك من خلال التدريب) أيضاً تحقيق أقصى قدر من الكفاءة من زيادة الموارد للتعليم الابتدائي.

← **تدعيم الاتساق بين الأهداف الإستراتيجية وعمليات إعداد الموازنة، بما في ذلك عن طريق التحول إلى التمويل على أساس صيغة محددة.** يُعد التخطيط على المدى المتوسط وتحديد التكلفة شرطاً مسبقاً مهماً لضمان دعم الموارد العامة للأهداف الإستراتيجية في قطاع التعليم. ويمكن لهذا التخطيط أن يتيح زيادات تدريجية وتراكمية في الموارد حيثما توجد حاجة ماسة إليها. وتتمثل أداة أخرى مهمة لتدعيم تأثير التمويل على عملية التعلم في استخدام التمويل على أساس صيغة محددة. ويشمل التحول إلى التمويل على أساس صيغة محددة: (١) تحديد بعض وظائف التعليم التي سيتم تفويضها من أجل تحديد مستوى الاستقلالية الممنوحة للكيانات المحلية؛ (٢) تصميم صيغة التمويل على نحو يضمن تخصيص الموارد وفقاً لمعايير موضوعية وأهداف قابلة للتحقيق؛ و (٣) وضع ترتيبات المساءلة التي تعزز الثقة بأن الموارد المقدمة تُستخدم بكفاءة بما يتماشى مع أهداف البرنامج.

← **زيادة القدرة على الالتحاق برياض الأطفال، بما في ذلك من خلال توفير خدمات التعليم الحكومية والخاصة.** من شأن هذا الأمر أن يؤهل الأطفال بشكل أفضل للالتحاق بالمرحلة الابتدائية، ويزيد من احتمال بقائهم لفترة أطول في التعليم، لا سيما الأطفال من الفئات ذات الدخل الأكثر انخفاضاً الذين لديهم قدرة أقل على الالتحاق برياض الأطفال والذين هم أكثر عرضة للتسرب من التعليم. ويمكن أن يُحدث ضمان بدء تعامل الأطفال مع نظام التعليم في مرحلة مبكرة من حياتهم أثراً دائماً دائمة، وأن يكمل عملية الإصلاح الجاري تنفيذها حالياً. ويمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور رئيسي في دعم إتاحة الالتحاق برياض الأطفال للجميع من خلال الاستعانة بأطراف أخرى تقدم هذه الخدمات، على الرغم من أن التمويل الحكومي يظل ضرورياً خاصة للأطفال من

الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية. ويُعد وجود نظام قوي لضمان الجودة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة شرطاً مسبقاً ضرورياً للاعتماد على أطراف أخرى تقدم خدمات التعليم. ويعمل هذا النظام على توحيد مقاييس الجودة لاستخدامها في إصدار التراخيص لهذه الأطراف واعتمادها (الشكل ٢-١١).

الشكل ٢-١١. الخطوات الرئيسية لتحليل تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر



Allam, Dina. (٢٠٢١). "Explaining the Persistence of 'Decentralization' of Education in Egypt." *International Journal of Educational Development*. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2021.102307>

Al-Shawarby, S. and Selim, H. (٢٠١٢) "Are International Food Price Spikes the Source of Egypt's High Inflation?", *World Bank Policy Research Working Paper No. ٦١٧٧*. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12021>

Assaad, R. (٢٠١٩) "The Egyptian economy is still not creating good jobs", *The forum ERF Policy Portal*, October. Available at: <https://theforum.erf.org.eg/2019/10/21/egyptian-economy-still-not-creating-good-jobs/>

Assaad, R. (٢٠١٣). "Equality for All? Egypt's Free Public Higher Education Policy Breeds Inequality of Opportunity." In *Is There Equality of Opportunity under Free Higher Education in Egypt? (Arabic)*, edited by Asmaa Elbadawy, ٨٣-١٠٠. New York, NY: Population Council.

Assaad, Ragui, and Caroline Krafft. (٢٠١٥). "Is Free Basic Education in Egypt a Reality or a Myth?" *International Journal of Educational Development* ٤٥: ١٦-٣٠. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2015.09.001>

Carr-Hill, Roy, Caine Rolleston, and Rebecca Schendel (٢٠١٦). "The Effects of School-based Decision-making on Educational Outcomes in Low- and Middle-income Contexts: A Systematic Review." *Campbell Systematic Reviews*. <https://doi.org/10.1002/csr.2016.9>

Cau-Bareille, D., C. Teiger, and S. Volkoff (٢٠١٩). "Revealing the Hidden Processes behind Discrimination against Part-Time Teachers in France: A Lever for Improving Their Situation." In *Advances in Intelligent Systems and Computing*. https://doi.org/10.1007/978-3-319-96060-4_29

Central Bank of Egypt, "Central Bank of Egypt Financial Statements", various issues. Available at: *CBE*.

-----, "External Position of the Egyptian Economy", various issues. Available at: *CBE*.

-----, "Monthly Statistical Bulletin", various issues. Available at: *CBE*.

-----, "Special Data Dissemination Standard (SDDS)". Available at: *CBE*.

-----, "Press Release – October ٢٧, ٢٠٢٢". Available at: *CBE*.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), "Household Income, Expenditure, and Consumption Survey", various issues. Available at: *CAPMAS*

-----, "Quarterly Bulletin Labor Force Survey", various issues. Available at: *CAPMAS*.

Dewi, Anggia Utami (٢٠٢١). "Curriculum Reform in the Decentralization of Education in Indonesia: Effect on Students' Achievements." *Cakrawala Pendidikan*. <https://doi.org/10.21831/cp.v4i1.33821>

Economic Research Federal Reserves Bank of St. Louis (٢٠٢١), "FRED economic data". Available at: *FRED Economic Data*

Egypt State Information Service (٢٠١٤). "Constitution of The Arab Republic of Egypt (English Translation)." ٢٠١٤.

Elbadawy, Asmaa (٢٠١٥). "Education in Egypt: Improvements in Attainment, Problems with Quality and Inequality." *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*.

Educational Management Information System (EMIS). "Statistical Yearbook", various issues. Available at: https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/٢١-٠٢٢/main_book٢٠٢٢.html

Federal Reserve Board, "Press Releases". Available at: <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm>

Food and Agriculture Organization of the United Nations, “FAO Food Price Index”. Available at: <https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/>

Gas Regulatory Authority, “Natural Gas Pricing”. Available at: *GRA’s website*.

Greeley, Brendan. (٢٠١٤). “The {Heckman} {Equation}: {Early} {Childhood} {Education} {Benefits} {All}.” Bloomberg.Com.

Gromada, Anna, and Claire Shewbridge (٢٠١٦). “Student Learning Time: A Literature Review.” OECD Education Working Papers, No. ١٢٧.

Heckman, James J. (٢٠١٩). “Giving Kids a Fair Chance.” In Giving Kids a Fair Chance. <https://doi.org/10.1001/mitpress/9781,003,0001>

International Monetary Fund (IMF). ٢٠١٨. Arab Republic of Egypt: ٢٠١٧ Article IV Consultation, Second Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, and Request for Modification of Performance Criteria-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt. Available at: *IMF’s website*.

----- (٢٠٢٢). “World Economic Outlook update”. Available at *IMF’s website*.

----- (٢٠٢٢). “Egypt: IMF Reaches Staff-Level Agreement on an Extended Fund Facility Arrangement”. Available at: *IMF’s website*.

Jeong, Dong Wook, Ho Jun Lee, and Sung Kyung Cho (٢٠١٧). “Education Decentralization, School Resources, and Student Outcomes in Korea.” International Journal of Educational Development. [https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2016,12,003](https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2016.12.003)

Kabli, Abdellah, Alessandro Rizzello, and Annarita Trotta (٢٠٢١). “Roadmapping New Impact Bonds in a Post-Covid World: Insights from Case Studies in the Education Sector.” Sustainability (Switzerland). <https://doi.org/10.3390/su13084121>

Krafchik, Warren (٢٠١٤). “A Guide to the Egyptian Budget.” <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/A-Guide-to-the-Egypt-Budget.pdf>

Krafft, Caroline (٢٠١٥). “Increasing Educational Attainment in Egypt: The Impact of Early Childhood Care and Education.” Economics of Education Review. [https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2015,03,006](https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2015.03.006)

Larasati, Aruni, Karthik Varada, Suryo Ariyanto Nugroho, and Waka Itagaki (٢٠١٥). “Enhancing Early Childhood Education and Development Through Social Impact Bond: A Case Study of Indonesia.” Academia.Edu.

Lazzarini, Sérgio G. (٢٠٢٠). “Social Impact Bonds in São Paulo’s State Public School System: New Modality of Public-Private Partnership in Brazil: Commentary.” Education Policy Analysis Archives. [https://doi.org/10.14507/epaa.28,0248](https://doi.org/10.14507/epaa.28.0248)

Leigh, Jennifer S. (٢٠١٤). “‘I Still Feel Isolated and Disposable’: Perceptions of Professional Development for Part-Time Teachers in HE.” Journal of Perspectives in Applied Academic Practice. [https://doi.org/10.14299/jpaap.v1i2,100](https://doi.org/10.14299/jpaap.v1i2.100)

Leila, Reem. ٢٠٢١. “Dealing with Shortages: Temporary Teachers.” AhramOnline, ٢٠٢١. <https://english.ahram.org.eg/NewsContent/0-1206/423999/AIAhram-Weekly/Egypt/Dealing-with-shortages-Temporary-teachers.aspx>

Ministry of Finance (MoF), “The Financial Monthly Bulletin”, various issues. Available at: *MoF’s website*.

-----, “The Financial Statement of the State General Budget”, various issues. Available at: *MoF’s website*.

Ministry of Petroleum and Mineral Resources (٢٠٢١), “Oil Prices”. Available at: *MoPMR’s website*.

Ministry of Planning and Economic Development (٢٠٢٢), “National Accounts Data”. Available at: *MPED’s website*.

Ministry of Supply and Internal Trade (MoSIT) (٢٠٢٢), “The Prime Minister is following-up with the Minister of Supply on the strategic reserves of basic commodities”. Available at: *MoSIT's website*

OAMDI (٢٠١٣). “Labor Market Panel Surveys (LMPS), Version ٢,١ of Licensed Data Files; ELMPS ٢٠١٢. Egypt: Economic Research Forum (ERF).” <http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal>

----- (٢٠١٤). “Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES). Version ٢,٠ of Licensed Data Files; HIECS ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum.” ٢٠١٤. <http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal>

OECD (٢٠٢١). “Education at a Glance ٢٠٢١.” <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/b٣٠a١٤e٠-en.pdf?expires=١٦٣٦٤٦١٧٦٣&id=id&acname=ocid١٩٠٧٧٧&checksum=C٣FC٦٤٩٢F٥٩D٢١٢٠EF٨٨٤٠F٨٩٢٦٩٠ACA>

----- (٢٠٢٢). “OECD data - Long-term interest rates forecast”. Available at: *OECD's website*.

Seibt, Reingard, and Steffi Kreuzfeld (٢٠٢١). “Influence of Work-Related and Personal Characteristics on the Burnout Risk among Full-and Part-Time Teachers.” *International Journal of Environmental Research and Public Health*. <https://doi.org/١٠.٣٣٩٠/ijerph١٨.٤١٥٣٥>

Shephard, Daniel D. (٢٠١٤). “Nonformal Education for Improving Educational Outcomes for Street Children and Street Youth in Developing Countries: A Systematic Review.” *International Journal of Social Welfare*. <https://doi.org/١٠.١١١١/ijsw.١٤.١٨٠>

Trends in International Mathematics and Science (TIMSS) (٢٠١٩). “Highlights TIMSS ٢٠١٩ International Results in Mathematics and Science”. Available at: <https://timss٢٠١٩.org/reports/wp-content/themes/timssandpirls/download-center/TIMSS-٢٠١٩-Highlights.pdf>

The Cabinet of Egypt official Facebook Page. Available at: <https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid0sSJKy6osYWugJGy6B7rY4KvqsCNhPrnk5CYSvEvQLhbnGx7dAXpAwxuiUcxwH99TI>

-----, Available at: [https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid٠٢giw٩TNw٥BTmgRKURRBu٢٢bstN٧^AA٢Kc s١WPw٧eCFb٢yvd١xBYYPBb٢qzQX١UrJil?__cft__\[٠\]=AZUqkhE_dGGvxIRdgKERzVtdUKGXFmMaggK-D-XvTx٢vjFhPdtVsmJPS٢kdKlnSoZSTrmOvZgOmrGZQvdjv-٢n٤h١QXvOj-xbbDW٢aFczBq٥BBAzpZC٢KDJsJCXFGYKw٢nFdcSZ٥FHjN٢mjYS^Zm٥Rxa٢xCC٢١DE٤UQn٥٧ah VSx٤t-jSrj٠-٢FWPFkS٢٤P٢rVXat^p-١fZ٢O١xy١RQ٤xvaZzP&__tn__=%٢CO%٢CP-R](https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid٠٢giw٩TNw٥BTmgRKURRBu٢٢bstN٧^AA٢Kc s١WPw٧eCFb٢yvd١xBYYPBb٢qzQX١UrJil?__cft__[٠]=AZUqkhE_dGGvxIRdgKERzVtdUKGXFmMaggK-D-XvTx٢vjFhPdtVsmJPS٢kdKlnSoZSTrmOvZgOmrGZQvdjv-٢n٤h١QXvOj-xbbDW٢aFczBq٥BBAzpZC٢KDJsJCXFGYKw٢nFdcSZ٥FHjN٢mjYS^Zm٥Rxa٢xCC٢١DE٤UQn٥٧ah VSx٤t-jSrj٠-٢FWPFkS٢٤P٢rVXat^p-١fZ٢O١xy١RQ٤xvaZzP&__tn__=%٢CO%٢CP-R)

The Spokesman of the Egyptian Presidency official Facebook Page. Available at: <https://www.facebook.com/photo/?fbid=٥٦٢٩٠٧٣٦١٨٦٤٦٦٢&set=a.٣٢٤٤٧٢٧.٥٧.٨١٢١>

The United Nations Development Programme (UNDP), “Human Development Report ٢٠٢١/٢٠٢٢”. Available at: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr٢٠٢١-٢٢pdf_١.pdf

-----, “Human Development Report ٢٠٢٠”. Available at: <https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr٢٠٢٠pdf.pdf>

World Bank (٢٠٢٢a), “Egypt Public Expenditure Review for Human Development Sectors”, September ٢٠٢٢. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-public-expenditure-review-for-human-development-sectors>

----- (٢٠٢٢b), *Global Economic Prospects*, June, Washington, DC. Available at: <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

----- (٢٠٢٢c), *Migration and Development Brief ٣٦*, “A War in a Pandemic - Implications of the Ukraine crisis and COVID-١٩ on global governance of migration and remittance flows”, May ٢٠٢٢. Available at: https://www.knomad.org/sites/default/files/2022-05/Migration%20and%20Development%20Brief%2036_May%202022_0.pdf

----- (٢٠٢٢d), “World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet)”, June ٢٠٢٢. Available at: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/5d903e848db1d1b83e0ec8f744e5570-0350012021/related/CMO-Pink-Sheet-June-2022.pdf>

----- (٢٠٢٢e), “World Development Indicators”. Available at: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

----- (٢٠٢١a), Commodity Markets Outlook, October, Washington, DC. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36350/CMO-October-2021.pdf>

----- (٢٠٢١b), Development Policy Financing (DPF) Program Document. “Inclusive Growth for Sustainable Recovery DPF”. Washington, DC.

----- (٢٠٢١c), “Egypt Economic Monitor - The Far-Reaching Impact of Government Digitalization”, December. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-december-2021>

----- (٢٠٢١d), Global Economic Prospects, June, Washington, DC. Available at: <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

----- (٢٠٢٠a), “Egypt Economic Monitor - From Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt’s Productivity and Job-creation Potential”, November. Available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/256581604587810889/egypt-economic-monitor-from-crisis-to-economic-transformation-unlocking-egypt-s-productivity-and-job-creation-potential>

----- (٢٠١٩). n.d. “World Bank Signs Agreement to Launch New Social Impact Bond.”. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/٢٠١٩/٠٢/١٩/world-bank-signs-agreement-to-launch-new-social-impact-bond>

----- (٢٠١٩). “Egypt, Arab Republic Learning Poverty Brief.” <https://pubdocs.worldbank.org/en/٦٢٨٢٠١٥٧١٢٢٣٥٨٣٦٩٠/MNA-MNC٠٣-EGY-LPBRIEF.pdf>

Zaki Ewiss, M.A., Fatma Abdelgawad, and Azza Elgendy. ٢٠١٩. “School Educational Policy in Egypt: Societal Assessment Perspective.” *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*. <https://doi.org/10.1108/jhass-05-2019-004>

الملحق ١ - قاعدة تايلور (Taylor Rule): تقييم موقف السياسة النقدية في مصر

تُعد "قاعدة تايلور" إحدى المنهجيات المُستخدمة في تقييم موقف السياسة النقدية. اقترح تايلور (١٩٩٣) معادلة بسيطة تصف كيفية تعديل سعر الفائدة - سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل الذي تستهدفه السلطات النقدية - لمواجهة التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم والنشاط الاقتصادي.

المنهجية

في حالة مصر، طبق فريق عمل البنك الدولي قاعدة على غرار قاعدة "تايلور" من أجل حساب القيمة المحددة لسعر الفائدة قصير الأجل من يونيو ٢٠١٧ إلى أكتوبر ٢٠٢٢، في ضوء التطورات الأساسية التي شهدتها الاقتصاد المصري،^{٥٠} على وجه الخصوص فيما يتعلق بكل من (١) سعر الفائدة الحقيقي التوازني؛ (٢) انحراف معدل التضخم الفعلي عن المستهدف؛ (٣) فجوة الناتج؛ و(٤) سعر الفائدة الاسمي السائد. ثم تتم مقارنة هذا السعر المرجعي بسعر الفائدة الفعلي خلال الفترة نفسها. وتأخذ قاعدة "تايلور" المستخدمة هنا الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} (١) \tilde{i}_t &= r_t^* + \pi_t + 0.5(\pi_t - \pi_t^*) + 0.5\tilde{y}_t \\ (٢) \rho &= 0.85 ; \hat{i}_t = (1 - \rho)\tilde{i}_t + \rho i_{t-1} \end{aligned}$$

تعكس المعادلة (١) قاعدة تايلور الأصلية، على النحو الموضح في (تايلور، ١٩٩٣) حيث \tilde{i}_t هي سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل الذي تقترحه/تتضمنه القاعدة. r_t^* هي سعر الفائدة الحقيقي التوازني طويل الأجل، وهي معدل التضخم، π_t^* وهي معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي، \tilde{y}_t وهي الفجوة في الناتج التي تعكس انحراف الناتج الفعلي عن مستواه الكامن من ناحية أخرى، تجعل المعادلة (٢) قاعدة تايلور تلائم "إطار عملية تعديل جزئي" (غورتر، وجاكوبز، ودي هان، ٢٠٠٨). \hat{i}_t هو سعر الفائدة المقترح/الضمني وفقاً لقاعدة تايلور مع معامل تجانس سعر الفائدة (ρ) الذي يرصد درجة تجانس أسعار الفائدة في عملية اتخاذ القرار لدى البنك المركزي المصري^{٥١} (ميها ٢٠٠٢؛ كلاريدا، وغالي، وجيرتر، ١٩٩٨).

البيانات والمصادر

يُقاس الموقف الفعلي للسياسة النقدية من خلال "سعر العائد الفعلي بين البنوك (الإنترنت) لليلة واحدة" في سوق المال (المتوسطات الشهرية للأسعار اليومية للإنترنت الفعلي لليلة واحدة على الجنيه المصري والتي يتم الحصول عليها من البنك المركزي المصري)^{٥٢}. ويُعد هذا السعر هو سعر الفائدة قصير الأجل الذي تستهدفه لجنة السياسة النقدية. ووفقاً لما نشره البنك المركزي المصري، يُقاس التضخم بمعدل التضخم السنوي العام في المناطق الحضرية الذي يعكس النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين على

^{٥٠} تم اختيار هذه الفترة الزمنية لأن مصر بدأت في الإعلان رسمياً عن معدل التضخم الذي تستهدفه في مايو ٢٠١٧. ^{٥١} الدراسات التجريبية التي تجري تقديراً لقاعدة السياسة النقدية التي تتبعها مصر على غرار قاعدة تايلور غالباً ما تخلص إلى وجود درجة عالية من التغير التدريجي في سعر الفائدة حيث يتراوح المعامل الخاص بسعر الفائدة (ρ) من ٠.٨ إلى ١ تقريباً، وهو ما يدل على وجود قصور كبير في السياسة النقدية فيما يخص عملية اتخاذ القرار في البنك المركزي المصري. وذكر كل من الشواربي والمسلمي (٢٠١٩) وجود معامل للتغير التدريجي في سعر الفائدة بمقدار ٠.٨٤ للفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦، في حين سجل حسني (٢٠١٤) قيمة بلغت ٠.٩١ للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢. ويتغطية فترة عينة تنتهي في عام ٢٠٠٨، استنتج سليم (٢٠١٢) وجود معامل تغير تدريجي كبير في سعر الفائدة بلغ ٠.٩٨، واستنتج مرسى والمسلمي (٢٠١٠) وجود معامل تغير بلغ ٠.٠٨. ومن ثم، فإن معامل تغير سعر الفائدة المفترض في المعادلة (٢) بلغ ٠.٨٥ في المتوسط. ^{٥٢} يجب توخي الحذر عند تقييم موقف السياسة النقدية الفعلي استناداً إلى سعر الفائدة الذي تم الحصول عليه باستخدام القاعدة التي وضعت على غرار قاعدة تايلور. ويُعزى هذا الأمر إلى أن البيانات الاقتصادية المستخدمة لحساب السعر المحدد هي بيانات لاحقة غالباً ما يتم نشرها بعد فترة من الوقت وقد تخضع لعمليات مراجعة. وبالتالي، فإنها لم تكن متاحة لواقعي السياسات في وقت اتخاذ هذه القرارات الخاصة بالسياسة النقدية (لابونت، ٢٠٠٦).

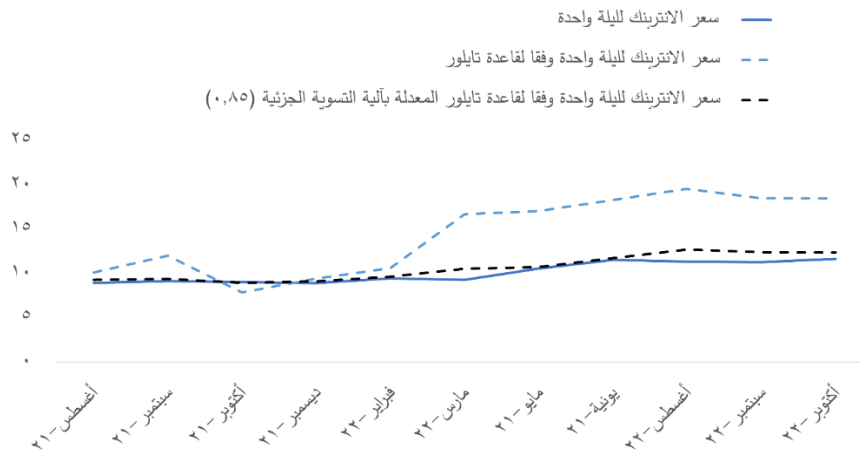
أساس سنوي (٢٠١٠ = ١٠٠). ولحساب سعر الفائدة الحقيقي التوازني طويل الأجل، استخدمنا "معادلة فيشر" ($r_t = i_t - \pi_t$) ثم طبقنا "مُرْشَح هودريك-بريسكوت" للحصول على الاتجاه العام لسلسلة البيانات بعد صقلها/تنعيمها. وأخيراً، تم احتساب الفجوة في الناتج عن طريق تطبيق مُرْشَح هودريك-بريسكوت على سلسلة بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي (٢٠١٢/٢٠١٣ = ١٠٠)، التي حصلنا عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويُستخدم مؤشر الإنتاج الصناعي، الذي يستبعد النفط الخام والمنتجات البترولية، لحساب النسبة المئوية لانحراف الناتج الحقيقي عن الاتجاه المحدد له عن طريق مُرْشَح هودريك-بريسكوت.^{٥٣}

النتائج والاستنتاجات

باستخدام قاعدة تايلور الواردة في المعادلة (٢)، وجد أن سعر الفائدة الذي حدده البنك المركزي المصري يتماشى إلى حد كبير مع سعر الفائدة المحدد وفقاً لقاعدة تايلور، على الرغم من وجود حالات انحراف كبيرة^{٥٤} خلال فترات استثنائية معينة. وتشمل هذه الفترات الفترة التي أعقبت انخفاض سعر الصرف (يوليو - ديسمبر ٢٠١٧) والتي كان فيها سعر الفائدة الفعلي لليلة واحدة أقل من السعر الذي حددته قاعدة تايلور بمتوسط ١.٩ نقطة مئوية. وكان انحراف التضخم عن المعدل المستهدف كبيراً للغاية (١٦.٢ نقطة مئوية، في المتوسط)، وكانت الفجوة في الناتج موجبة في الغالب. وعلى النقيض من ذلك، خلال الفترة التي أعقبت صدمة جائحة كورونا (مايو ٢٠٢٠ إلى يوليو ٢٠٢١)، يمكن وصف الوضع النقدي بأنه كان "أكثر تشديداً"، حيث كان سعر الفائدة الفعلي لليلة واحدة أعلى بصفة عامة من السعر المحدد في قاعدة تايلور، وجاء معدل التضخم الفعلي أقل من المستهدف، وتحولت الفجوة في الناتج إلى سلبية بسبب تأثير الجائحة.

وفي الآونة الأخيرة، حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصبح موقف السياسة النقدية أكثر قدرة على التكيف إلى حد ما (لا سيما خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢١ إلى مارس ٢٠٢٢)، على النحو الموضح في الشكل أ ١. وكان سعر الفائدة الفعلي لليلة واحدة أقل بصفة عامة من السعر المحدد في قاعدة تايلور، مما دفع البنك المركزي المصري لاحقاً إلى رفع أسعار الفائدة في مارس ومايو وأكتوبر ٢٠٢٢.

الشكل أ ١. سعر الإنترنتك لليلة واحدة والسعر المقترح بموجب قاعدة تايلور (أغسطس ٢٠٢١ - أكتوبر ٢٠٢٢)



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي، وبيانات البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

^{٥٣} كانت بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي متاحة حتى أغسطس ٢٠٢٢. لذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (ARIMA) للتنبؤ بمؤشر الإنتاج الصناعي للأشهر الثلاثة المفقودة (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر ٢٠٢٢).

^{٥٤} تكون حالات انحراف سعر الفائدة الفعلي لليلة واحدة عما حددته قاعدة تايلور أكبر عند أخذ قاعدة تايلور الأصلية (بدون معيار التغير التدريجي في سعر الفائدة) في الحسبان.

- Al-Shawarby, S., & El Mossallamy, M. (٢٠١٩). Monetary-fiscal policies interactions and optimal rules in Egypt. *Review of Economics and Political Science*.
- Castelnuovo, E. (٢٠٠٣). Describing the Fed's conduct with Taylor rules: Is interest rate smoothing important?, ECB Working Paper No. ٢٣٢, Frankfurt am Main.
- Clarida, R., Gali, J., and Gertler, M. (١٩٩٨). Monetary policy rules in practice: Some international evidence. *European economic review*, ٤٢(٦), ١٠٣٣-١٠٦٧.
- Gorter, J., Jacobs, J., & De Haan, J. (٢٠٠٨). Taylor rules for the ECB using expectations data. *Scandinavian Journal of Economics*, ١١٠(٣), ٤٧٣-٤٨٨.
- Hosny, A. S. (٢٠١٤). Is monetary policy in Egypt backward or forward-looking. *Applied Econometrics and International Development*, ١٤(٣), ١٥١-١٦٢.
- Labonte, M. (٢٠٠٦). Evaluating the current stance of monetary policy using a Taylor rule. Congressional Information Service, Library of Congress.
- Mehra, Y. (٢٠٠٢). The Taylor principle, interest rate smoothing and Fed policy in the ١٩٧٠s and ١٩٨٠s. Manuscript, Federal Reserve Bank of Richmond.
- Moursi, T., & El Mossallamy, M. (٢٠١٠). Monetary policy response to exchange rate movements: The case of Egypt. Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. ١٥٨.
- Selim, H. (٢٠١٢). Exploring the role of the exchange rate in monetary policy in Egypt. ERF Working Paper No. ٧٣٢. Cairo, Egypt.
- Taylor, J. B. (١٩٩٣). Discretion versus policy rules in practice. In *Carnegie-Rochester conference series on public policy*, Vol. ٣٩, ١٩٥-٢١٤. North-Holland.

الملحق ٢ - ملخص أحدث إصدارات مرصد الاقتصاد المصري

مرصد الاقتصاد المصري ٢٠٢١: التأثير واسع النطاق للتحوّل الرقمي للحكومة

تتمتع مصر بمستوى مرتفع نسبياً من التحوّل الرقمي للحكومة، وذلك وفقاً لمؤشرات دولية مثل "مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية" و"مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية" الذي وضعه البنك الدولي مؤخراً. وكي توتي الجهود الأخيرة للتحوّل الرقمي ثمارها وتبلغ كامل إمكاناتها المرجوة وتؤدي إلى تحسين نظم الحوكمة وتوفير الخدمات العامة، تتمثل أولويات الإصلاح فيما يلي: (١) تبسيط العمليات والإجراءات الحكومية وترشيدها - وهي عامل مهم لتعزيز مسيرة التحوّل الرقمي الحكومي؛ (٢) تطبيق حلول رقمية حكومية شاملة، بحيث يحدث التحوّل الرقمي في كل خطوة من خطوات أي عملية أو أي إجراء حكومي. وذلك من أجل تغيير وتطوير الإجراءات القديمة عديمة الكفاءة (على سبيل المثال، الإجراءات الورقية)؛ بالإضافة إلى العمل على ربط النظم والحلول الرقمية للخدمات الحكومية ذات الصلة والتشغيل البيني (inter-operability) لتلك النظم من أجل تبادل البيانات والمعلومات فيما بينها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز أيضاً من كفاءة تلك الخدمات؛ (٣) تقوية الأسس والركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي: وسيطلب ذلك مواصلة الاستثمارات في مرافق البنية التحتية الرقمية في جميع أنحاء البلاد لضمان توافر الخدمات الحكومية الرقمية الأساسية دون انقطاع، وتوفير خدمات إنترنت عالية الجودة للجميع، بالإضافة إلى التشجيع على اكتساب المهارات الرقمية، وتحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية، وضمان وجود إطار قانوني وتنظيمي موثوق بشكل عام للتحوّل الرقمي للاقتصاد المصري.

<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-december-2021>

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-december-2021>

مرصد الاقتصاد المصري ٢٠٢٠: من الأزمة إلى التحوّل الاقتصادي: إطلاق العنان لإمكانيات مصر في الإنتاجية وخلق فرص العمل

تتقدم عملية التحوّل الاقتصادي بوتيرة متواضعة في مصر، مع زيادة نسب العمالة إما في القطاعات منخفضة الإنتاجية (القيمة المضافة لكل عامل)، أو في القطاعات التي شهدت انخفاضاً في الإنتاجية. ومن أجل مساعدة الشركات على التوسع وخلق عدد كافٍ من فرص العمل الجيدة، من الضروري اتباع نهج للإصلاح يستهدف الركائز الثلاثة التالية: (١) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإمكانية التنبؤ بالسياسات العامة، وتحفيز الادخار المحلي بهدف تمويل الاستثمارات، (٢) تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، (٣) تطوير رأس المال البشري وقدرات الشركات من أجل تسريع مسار عملية التحوّل الاقتصادي في مصر وتحسين قدرة البلاد على الصمود في وجه هذه الصدمات الشديدة.

<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-november-2020>

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-november-2020>

مرصد الاقتصاد المصري ٢٠١٩: من التعويم إلى الازدهار: الانتقال بصادرات مصر إلى آفاق جديدة

كان من المتوقع أن ينعكس الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية بشكل إيجابي على أداء الصادرات وتنشيط القطاع الخاص الموجه للتصدير. ومع ذلك، ظلت الزيادة في الصادرات غير النفطية متواضعة، مما يشير إلى أن مصر لم تتمكن من الاستفادة بالكامل من هذا الانخفاض الكبير في قيمة العملة. ويحدد التحليل الوارد في التقرير ثلاثة مجالات رئيسية أدى فيها الافتقار إلى الإصلاحات - تاريخياً - إلى إعاقة قدرة مصر على الاستفادة الكاملة من مكاسب القدرة التنافسية الأخيرة من انخفاض قيمة العملة والتحول نحو نموذج النمو الموجه نحو التصدير حيث يمكن للشركات المصدرة أن تزدهر وتتمو. وهذه المجالات هي (١) تركيز الصادرات في المجالات التقليدية ذات الميزة النسبية مقارنة بالسلع التي تخضع لارتفاع الطلب العالمي؛ (٢) الحواجز التجارية الكبيرة (خاصة غير الجمركية)؛ و(٣) تحديات الربط والبنية التحتية.

<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-july-2019>